الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : ...../2022

مذكرة بعنوان:

دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:

- بلحمرة أحمد تقي الدين
- حساني سيد علي

إشراف الدكتور:

قرين ربيع

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
مزهود هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. قرين ربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بوصبع فؤاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكـــــر وتقديـــــر

شُكرٌ وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه ومن والاه، وبعد

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان مع فائق الاحترام والتقدير إلى الدكتور "قرين ربيع" على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع، والنصائح والتوجيهات التي حظينا بها من بداية اختيار الموضوع.

كما لا ننسى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرومن خلالهم أساتذة تخصص مالية المؤسسة

كما لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

"إلى كل هؤلاء أسمى عبارات الشكروالتقدير"

إهـــــــداء

إهداء

أهدي هذا العمل:

- إلى روح أبي الراحل ... الذي علمني كيف أمسك بالقلم وكيف أخط الكلمات بلا ندم رحمة الله عليه.
- إلى ملاكي في الحياة ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي ... إلى أغلى الناس أطال الله في عمرها "**أمي الحبيبة**"
- إلى كل عائلتي.
- إلى جميع أحبتي وأصدقائي.
- إلى كل زملائي في الدفعة.
- إلى كل من يسعهم قلبي ولا تسعهم هذه الصفحة.

"أحمد تقي الدين"

إهداء

أهدي هذا العمل:

- إلى الذي سقى خطواتي منذ نعومة أظافري بكلمة صدق، وبعنفوان البساطة والتواضع، ونبل الأخلاق وأسماها إلى من حثني على طلب العلم وكان لي السند الأكبر والدعم القوي **"والدي "**.
- إلى أعز امرأة في الوجود، رمز المحبة والعطاء، ينبوع الرحمة والحنان، زهرة الزهور **"والدتي "**.
- إلى من يحملون معي دما مقدسا إخوتي وأخواتي وكل عائلتي.
- إلى كل أصدقائي.
- إلى كل زملائي.

" سيد علي"

فهـــــرس المحتويـــــات

العناويـــن

شكر وتقدير I
إهداء II
فهرس المحتويات V
قائمـــة الجـداول: VIII
قائمـــة الأشكـال: IX
قائمة الملاحق X
ملخص..... XI
مقدمة ..... أ–د

الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

تمهيد 2
المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية 3
المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية..... 3
المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية..... 4
المطلب الثالث: أهمية وأهداف نظام المراجعة الداخلية 5
المبحث الثاني: معايير المراجعة..... 7
المطلب الأول: المعايير العامة 7
المطلب الثاني: معايير العمل الميداني 11
المطلب الثالث :معايير إعداد التقرير 14
المبحث الثالث: أوراق العمل وأدلة الإثبات في المراجعة 19
المطلب الأول: أوراق العمل في المراجعة..... 19
المطلب الثاني: أدلة وقرائن الإثبات في المراجعة 20
المطلب الثالث: وسائل الحصول على أدلة الإثبات 24

خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني: أساسيات حول الأداء المالي

تمهيد 29
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي 30
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي 30
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي 31
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي 32
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي 34
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء 34
المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء 37
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي 39
المبحث الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي 41
المطلب الأول: علاقة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي: 41
المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي من خلال نظام الرقابة الداخلية 41
المطلب الثالث: تقرير المراجع الداخلي وأثره في تقييم الأداء 43
خلاصة الفصل 46

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة

تمهيد 48
المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT 49
المطلب الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT 49
المطلب الثاني: عرض عام لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ولاية ميلة 55
المطلب الثالث: مراحل إبرام عقد التأمين على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT 57
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة 59

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة 59
المطلب الثاني: أدوات جمع والتحليل الإحصائي لمعلومات وبيانات الدراسة 59
المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة..... 61
المطلب الرابع: مناقشة فرضيات الدراسة وتحليلها 76
خلاصة الفصل..... 80
الخاتمـــــــــة 81
قائمـــــة المراجـــــع 85
الملاحـــــق..... 89

قائمـــــــة الجـــــــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
.1	معايير المراجعة المتعارف عليها	17
.2	البيانات المالية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنتي 2018-2019	52
.3	نتائج اختبار معامل الثبات ومعامل الصدق لأبعاد الدراسة	61
.4	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	62
.5	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	63
.6	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	64
.7	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	65
.8	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	66
.9	إجابات الأسئلة ودلالتها	67
.10	التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات محور المراجعة الداخلية	68
.11	التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات بعد تقييم أنظمة الرقابة الداخلية	71
.12	التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات بعد تقييم أنظمة إدارة المخاطر	72
.13	التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات بعد الحوكمة السليمة للمؤسسة	73
.14	التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات بعد الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	74
.15	نتائج اختبار كلموجروف-سميرنوف	76
.16	نتائج تحليل تباين خط الانحدار للخبرة المهنية	77
.17	نتائج تحليل تباين خط الانحدار للوظيفة	77
.18	معامل الارتباط للمراجعة الداخلية والأداء المالي	78
.19	نتائج تحليل تباين خط الانحدار للمراجعة الداخلية والأداء المالي	78
.20	معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط للمراجعة الداخلية والأداء المالي	79

قائمـــــــة الأشكـــــــال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
.1	مجالات تقييم الأداء	37
.2	علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في المؤسسة	43
.3	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	54
.4	الهيكل التنظيمي لوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميلة	55
.5	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	62
.6	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	63
.7	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	64
.8	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	65
.9	توزيع عينة الدراسة حسب مدة التعامل مع الشركة	66

قائمـــــــة المـــــــــلاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1.	الإستبيان	90
2.	قائمة الأساتذة المحكمين	95

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية كآلية لتحسين الأداء للمؤسسات الاقتصادية وتعظيم قيمتها، ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المالي في مؤسسة سوف للدقيق.

فقيام المراجع الداخلي المالي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقتها لابد أن يكون في ظل وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، كما أن تقييم الأداء المالي يسمح بوضع المكانة التي وصلت إليها المؤسسة، والذي يقوم على فحص ومراجعة القوائم المالية وكذا على تحليل لبعض النسب المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة.

فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة الداخلية على أسس علمية وصحيحة يساهم في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة.

الكلمات المفتاحية :المراجعة الداخلية، الأداء المالي، قياس وتقييم الأداء المالي، المؤسسات الاقتصادية، الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة.

Abstract:

This study aims to shed light on the role played by internal audit as a mechanism to improve the performance of economic institutions and maximize their value, and the extent of its contribution to improving the financial performance of the organization.

The internal financial auditor should examine the various financial statements of the institution and ensure their accuracy in the presence of an effective system of internal control, and the evaluation of financial performance allows to establish the position reached by the institution, which is based on the examination and review of financial statements as well as an analysis of some financial ratios that indicate the financial position of the institution.

The descriptive and analytical approach was adopted in the case study of the Algerian Insurance Company CAAT, the agency of Mila, and the study concluded that the application of internal auditing on scientific and correct grounds contributes to achieving the goals that the institution aspires to.

Key words: internal audit, financial performance, measurement and evaluation of financial performance, economic institutions, The Algerian Insurance Company CAAT, the agency of Mila.

مقدمـــــــــــــة

مقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية لكل اقتصاد والتي تضم كل من الموارد البشرية والطبيعية والعناصر المالية وفق ظروف معينة، وذلك لضمان استمراريتها لما تواجهه من تحديات وشدة المنافسة من محيطها الخارجي، غير أن المؤسسة لم تعد تلقي كل تركيزها واهتماماتها على هذا الجانب فقط بل أصبحت تبحث عن سبل تمكنها من تحسين أدائها المالي وتعظيم المنفعة الاقتصادية كونها تعتبر بمثابة دلالات اقتصادية تسمح بإعطاء الصورة الحقيقية والشاملة للوضعية المالية بصفة خاصة والوضع الاقتصادي بصفة عامة، فقد لجأت المؤسسات إلى تطبيق المراجعة الداخلية والتي تعتبر خط دفاع قوي يضمن ويحمي مصالح المؤسسة، كونها تمثل العين الساهرة التي تأمن ولو بشكل شبه كلي سلامة تدفق أموالها وتوزيعها، والتي توفر كذلك حماية لأصولها وموجوداتها وسلامة عملياتها ودقة تسجيلاتها واكتشاف الأخطاء المرتكبة وكذلك ضمان أداء أفضل بالنسبة للمورد البشري.

وتقييم الأداء المالي بصفة خاصة، يعتبر من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها والبراز العناصر التي سمحت بتحقيق مستوى معين من ربحيتها، وتتجلى أهميته في إظهار نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة مما يسمح لها باتخاذ قراراتها في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، من أجل تفادي نقاط الضعف ومعالجتها، بالإضافة إلى الاستفادة من نقاط القوة وإبقائها.

1/ إشكالية الدراسة:

ونظرا للدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية في كآلية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتعظيم قيمتها يمكننا طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة؟

2/ التساؤلات الفرعية:

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية؟ وما هي أساليبها؟
- ما هو الأداء المالي للمؤسسة؟ وما هي معايير ومؤشرات قياسه؟
- هل تساهم المراجعة الداخلية فعلا في تحسين الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة؟

3/ فرضيات البحث:

ومن خلال هذه التساؤلات نسعى للوصول إلى إجابات موضوعية تصوغ نتائج البحث وهذا عبر الفرضيات التالية:

- بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

- هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية تعزى إلى المتغيرات (الخبرة المهنية والوظيفة) عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

- توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

4/ أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في النقاط التالي:

- اهتمامنا بالمواضيع الخاصة بالمراجعة المالية نظرا لكونه من فروع تخصصنا.

- اعتقادنا بأن موضوع دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي موضوع جدير بالدراسة من ناحية الحداثة والتطور من جهة ومن ناحية رغبتنا الشخصية في تبيان أن هذا الموضوع يتسم بالبساطة رغم تعقيداته الواقعية مما يؤدي لبحثه والغوص في كل جوانبه من جهة أخرى.

- الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع من خلال الاهتمامات الدولية والوطنية في محاولة ضبط قواعده من خلال اتباع عدة إجراءات.

5/ أهمية الدراسة:

- محاولة التعرف على عملية تقييم الأداء المالي وآلياتها إضافة إلى تحديد معاييرها والمؤشرات المستخدمة فيها وتفسيرها من أجل الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة لتتمكن فيما بعد من دعم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف بما يضمن البقاء والاستمرارية لها.

- الكشف عن دور وأهمية تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية.

6/ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية المالية، وتبيان الدور الذي تؤديه في مجال تقييم الأداء.

- محاولة تحديد معايير والمؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي وتفسيره.

7/ صعوبات الدراسة:

في إطار إعدادنا لهذا البحث واجهتنا صعوبات عديدة نذكر منها:

- ضيق الوقت المخصص لإنجاز هذا البحث.

- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز هذا البحث في أفضل الظروف الممكنة.

8/ منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، كان من الضروري إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي في كامل مراحل البحث وبشكل كبير في جميع الجوانب النظرية والميدانية، من خلال استعراض مفهوم التأمين ونشاط البناء وإجراءات التعاقد وإجراءات التعويض عند وقوع الخطر، وأنه يتناسب وطبيعة موضوع بحثنا، وهذا من خلال استنباط العناصر التي يمكن إسقاطها على دراسة حالة بناء على الملاحظات، جمع البيانات وتحليلها.

9/ تقسيم الدراسة:

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب البحث، ارتأينا تقسيم هذه المذكرة إلى مقدمة، وفصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي تم تقسيمهما أيضا على النحو الآتي:

الفصل الأول تناولنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة **الإطار النظري للمراجعة الداخلية**، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول **لماهية المراجعة الداخلية**، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للمراجعة الداخلية، أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن **معايير المراجعة**، حيث قمنا بدراسة مكانته وتأثيره على المؤسسة، كما تحدثنا في المبحث الثالث عن **أوراق العمل وأدلة الاثبات في المراجعة** من حيث التعريف وأعمال ومجالاته.

فيما خصصنا الفصل الثاني **أساسيات حول الأداء المالي**، والذي ضمناه ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه لـ: **ماهية الأداء المالي** حيث عرفنا فيه عموما، لنتطرق في المبحث الثاني إلى **الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي**، ثم في الأخير المبحث الثالث المتعلق بـ: **مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، حيث تطرقنا فيه إلى أهم الإجراءات المتبعة من البداية وحتى المرحلة الأخيرة الواجب إتباعها.

الفصل الثالث يختص بالجانب الميداني لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة تناول المبحث الأول التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT اما المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة فقد تم تقسيمه الى أربعة مطالب المطلب الاول تحديد مجتمع وعينة الدراسة أما المطلب الثاني أدوات جمع والتحليل الإحصائي لمعلومات وبيانات الدراسة اما المطلب الثالث عرض نتائج الدراسة وفي المطلب الرابع مناقشة فرضيات الدراسة وتحليلها.

وقمنا باختتام مذكرتنا بخاتمة تضم أهم ما خلصنا إليه من نتائج واقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمراجعة الداخلية

تمهيد

إن التطور الذي شهدته المؤسسات عبر الزمن وتوسع نشاطها وتطور العلوم قد أدى إلى ظهور المراجعة الداخلية والتي تسعى من خلالها المؤسسة إلى التوصل إلى التسيير الأمثل والتحكم بمواردها المالية والمالية والبشرية، والمراجعة الداخلية تساهم في تحديد ما إذا كانت المؤسسة قد حققت فعلا أهدافها المسطرة رقميا وواقعيا دون أي تشويه أو لبس في القوائم المالية أو أنشطة سالفة من خلال التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية.

وعليه، فإن التطرق لموضوع المراجعة الداخلية سيسمح بالتحكم بمتغيرات عديدة داخل المؤسسة والتي من خلالها يمكن تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أو أي أداء آخر.

حيث قسما هذا الفصل لدراسة النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: معايير المراجعة

المبحث الثالث: أوراق العمل وأدلة الاثبات في المراجعة

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة التي تقدم خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة لمساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي والمراقبات الأخرى في المؤسسة، في هذا المبحث سوف نقوم بتناول مفهوم المراجعة الداخلية وأنوعها ومعايير التي تحكمها المراجعة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية لذلك سنورد بعض التعاريف:

التعريف الأول: عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين **AICPA** المراجعة الداخلية بأنها "خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أموال الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين وبالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة".[1]

التعريف الثاني: المراجعة الداخلية هي كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة العمل والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.[2]

التعريف الثالث: وقد عرف تقرير لجنة **COSO** المراجعة الداخلية بأنها العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفعالية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية وبالالتزام بالقوانين واللوائح، وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة والأفراد الآخرين، ويتم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق بخصوص تحقيق الأهداف التالية[3]:

- الاعتماد على القوائم المالية؛
- التحقق من كفاءة وفعالية التشغيل؛
- التحقيق من الالتزام بالقوانين واللوائح.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن نظام المراجعة الداخلية هو خطة تنظيمية واجراءات و وسائل مبنية لأجل حماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية، ويعتبر هذا التعريف أشمل لكونه يتضمن أنظمة الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة المالية وغير المالية وذلك لتحقيق الرقابة الوقائية

[1] عبد الفتاح الصحن، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص15.

[2] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية، عمان، 2006، ص12.

[3] محمد السيد سرايا وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، دار التعليم الجامعة، الإسكندرية، مصر،2012 ، ص23.

(لمنع الغش والأخطاء والتلاعب) والسرعة في اكتشافها عند حدوثها وكذلك السيطرة على مواطن الإسراف في استخدام الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة الإنتاجية.[1]

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية

تتمثل أنواع نظام المراجعة الداخلية فيما يلي:[2]

1-الرقابة الإدارية: تتمثل الرقابة الداخلية الإدارية في الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساسا بالكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة، وهذه الإجراءات عادة ما ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية.

2-الرقابة المحاسبية: يقصد بها كل الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية التي تتم خلال مسار تدقيق الحسابات، وتتحقق هذه الرقابة عن طريق وجود خطط رئيسية وفرعية تحدد عناصر النشاط، وكيفية القيام به بالنسبة لكافة المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية التابعة لها.

كما تتطلب تحديد السياسات واللوائح التي يتم على أساسها تنفيذ العمليات والتصرفات المالية، وتحديد إطار السلطة والمسؤولية بصوة ر واضحة تقضي على أي تدخل أو تضارب في الاختصاصات وتضمن تعاون جميع المسؤوليات في فروع النشاطات الداخلية لتحقيق الأهداف المخططة المرغوب الوصول إليها.

ويؤدي وجود تلك الأساليب الرقابية إلى عدم إصدار أي إذن صرف أو أي تصرف في عناصر النشاط، إلا بناءا على تعليمات من الشخص المسؤول وفي حدود السلطات المخولة له فقط، بحيث يتحمل كل مسؤولية ما يدخل في نطاق مستوياته، والذي سيتم مساءلته عن نتائج أعماله، وبإتباع هذه الأساليب الرقابية على كافة عناصر النشاط يمكن تحقيق الرقابة المحاسبية بكفاءة وفعالية.[3]

3-الضبط الداخلي :ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول الخاصة بالمشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال .ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافها على تقسيم العمل مع المراجعة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المراجعة الداخلية تدخل ضمن نطاق تطبيق نظام المراجعة الداخلية وهي:

أ-الرقابة المانعة أو السابقة: وهي الرقابة التي تعمل على محاولة منع وقوع الأخطاء أو ارتكاب الغش قبل التنفيذ.

ب-الرقابة المستمرة أو المتتابعة: وهي تعمل على ضمان تحقيق أهداف وتنفيذ قرارات أولا بأول.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية**، الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص207.

[2] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص201.

[3] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009، ص ص194-195.

ج-الرقابة المعالجة أو المصححة: وتأتي بعد التنفيذ الفعلي لمحاولة تصحيح ما وقع من انحرافات أو فروق، والرقابة قبل وأثناء التنفيذ تكون أكثر فعالية من الرقابة بعد حدوث التنفيذ، حيث لا تستطيع الإدارة التحكم فيما يحدث فعلا، ولكن كل ما تستدعيه هذه المرحلة هو تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف نظام المراجعة الداخلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النقاط التي تركز عليها المرتجعة الداخلية وأهم أهدافها.

أولا: أهمية المراجعة الداخلية

تتمثل أهمية نظام الرقابة الداخلية فيما يلي[1]:

- نجاح وكفاءة وفعالية رقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة.
- زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء العاملين والأنشطة الموكلة لكل منهم؛
- مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل الأنشطة وبرامج الوحدة؛
- مدى ما يقوم به المدقق الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعته ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من إجمال أو تفصيل خاص بإجراءات مراجعته لعمليات وأنشطة الوحدة؛
- المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المنشأة قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها، ويمثل ذلك جوهر المراجعة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس الوقت مراجعة وقائية كلما أمكن ذلك.

ثانيا: أهداف نظام المراجعة الداخلية

تتمثل أهداف نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

1-صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة: وتشتمل على المعلومات المالية والمعلومات العملياتية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الإعلام الآلي، وهذه المعلومات مفيدة للإدارة، وتعتبر أساس القرارات المتخذة من قبلها.

2-لالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات والقوانين: الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح ومديرية المراجعة مسؤولة من جهة أخرى عن فحص وتقييم وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعة، والتأكد الدائم من الالتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المؤسسة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالة، وأن الالتزام يتحقق.

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص ص 226-227.

3-حماية الأصول: وذلك من خلال قيام المدقق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر وكجزء من هذه العملية، ومن حين لآخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات والممتلكات للمساهمة في هذه الخطة، يقوم المدققين بعدد من عمليات الجرد لهذه الموجودات أثناء السنة والمشاركة في أعمال الجرد السنوي.

4-تقدير مدى تحقيق الأهداف المسطرة: من خلال وضع البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات حيث تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع الأهداف والغايات وتطوير الإجراءات الرقابية المناسبة، ويجب على المدققين قياس مدى تحقيقها وتمشيها مع الأهداف.

5-تشجيع العمل بكفاءة: إن إحكام نظام المراجعة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لمواردها، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام المراجعة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط بل يعمل على التحسن في مردودية المؤسسة.

ويمكن تفسير الهدف الرئيسي للمنشأة من وضع نظام مراجعة داخلية في عديد من الأهداف التشغيلية المساعدة، والتي يمكن على أساسها تحديد خصائص نظام المراجعة الداخلية الجيد.[1]

[1] زين يوسف عواد مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر، 2011، ص ص 62-63.

المبحث الثاني: معايير المراجعة

إذا كانت إجراءات المراجعة تعكس تصرفات وممارسات محددة يجب أداؤها أو هي السلوك الواجب أداؤه، فإن معايير المراجعة تمثل أهداف نوعية أو كيفية يجب الإلمام بها، وعليه تختلف معايير المراجعة عن إجراءاتها، حيث أننا من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى معايير المراجعة المتعارف عليها.

المطلب الأول: المعايير العامة

إن المراجعة عبارة عن قواعد وأسس وقوانين ومعايير، لذا ينبغي على المراجع مراعاة المعايير أثناء مهنته حتى لا يكون مقصرا، وقد كان الفضل الكبير للمجمع الأمريكي في صياغة هذه المعايير بصورة شاملة، والذي قسموها إلى ثلاث مجموعات وهي:[1]

- المعايير العامة؛
- معايير العمل الميداني؛
- ومعايير إعداد التقارير.

فالمعايير العامة تتعلق بالتكوين الشخصي للقائم بعملية المراجعة، فيجب على الخدمات المهنية أن تقدم أعلى درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، ويطلق على المعايير العامة اسم المعايير الشخصية، وسنتطرق إلى المعايير العامة بالتفصيل.

1-معيار تأهيل المراجع

حسب هذا المعيار فإن الفحص يجب أن يتم بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الفني الكافي، والخبرة كمراجع، وقد أضاف هذا المعيار التأهيل العلمي إلى التأهيل المهني كون أن التأهيل العلمي يزيد من ثقة طالبي خدمات المراجع لتقديم رأيه حول القوائم المالية.[2]

فتأهيل المراجع يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي: التأهيل العلمي، التأهيل المهني، التعليم المستمر.

أ-التأهيل العلمي: وهو أن يكون لدى المراجع مؤهلا جامعيا في المحاسبة والمراجعة، وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية المراجعة.[3]

ولا بد أن يكون للمراجع درجة من التأهيل العلمي، لكن نجاح المراجع لا يتم من خلال التأهيل العلمي الذي حصل عليه من خلال الدراسة، ولكن لا بد من استمرار التكوين لتحديث وتجديد ما لديه من

[1] محمود قاسم تشوش، **نظم المعلومات في المراجعة والمراجعة المهنية، دور الحاسب في الإدارة والتشغيل**، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1998، ص28.

[2] الصحن عبد الفتاح محمد، راشد رجب السيد، ودرويش محمد ناجي، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص29.

[3] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر :الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص39.

معلومات، ولا شك أن استمرار الدراسة أثناء مزاولة المهنة ينبع من الشعور الذاتي للمراجع بأن هدفه النهائي هو مدى مقدرته على إبداء الرأي الذي يتم الاعتماد عليه من طرف الإدارة كونه خبير مهني مستقل.[1]

ب-التأهيل المهني: يجب على المراجع قضاء فترة زمنية محددة للتدريب العملي في المهنة قبل البدء في مزاولتها، كما يجب على المراجع أن يتجنب القيام بأعمال ليست ضمن قدرته وكفايته المهنية.

إن الحفاظ على التأهيل المهني يتطلب بشكل رئيسي مستوى عالي من المعرفة العامة تليها معرفة متخصصة وتدريب مستمر، إضافة إلى الاطلاع المستمر على التطورات الحاصلة في المهنة بما في ذلك المعايير المحلية والدولية، ولقد أوردت معايير المراجعة الدولية القواعد التي تنظم التأهيل المهني للمراجع في عدة معايير نذكر منها:

- ورد ضمن المعيار الثالث الذي يتناول المبادئ الأساسية التي يخضع لها مراجع الحسابات، حيث يجب أن تتم المراجعة وأن يتم إعداد التقرير بعناية مهنية وبواسطة" الفقرة السابعة منه على أنه أشخاص ممن لديهم تدريب مهني وخبرة وكفاءة في المراجعة".
- يضمن المعيار السابع مراقبة جودة أعمال المراجع، فقد نصت الفقرة الخامسة منه على أنه: "يجب على المراجع والمساعدين ممن لديهم مسؤوليات إشرافية أن يأخذوا بعين الاعتبار مهارات وكفاءة المساعدين في أداء العمل المفوض لهم عند البحث في نطاق التوجيه والإشراف في المراجعة المناسبة لكل منهم".

ومما لا شك فيه أن إجراءات المراجعة تتطلب قدرا من الحكم الشخصي، فبغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المراجع فإنه لن يكون كافيا وحده كأساس لإبداء رأيه، لذلك فإن التعليم العلمي لا بد أن يدعمه بخبرة كافية وبالقدر الذي يمكن للمراجع من إجراء ما يلزم من تقديرات شخصية عند أداء مهمة المراجعة.

وفي الجزائر تم وضع مواد تحدد ضرورة القيام بالتربص المهني وكذا كيف يجب أن يتم هذا التربص والذي حددته المادة الثالثة من الجريدة الرسمية الصادرة في 1972/04/25، والتي تحدد الشخص الذي يتم معه التربص وهو الخبير المحاسب، حيث أن هذا الأخير يقوم بتقييم وتوجيه المتربص.[2]

ج-التعليم المستمر:

وهذا العنصر يضاف إلى العنصرين الأولين فيجب على المراجع أن يقوم بالتكوين المتواصل بغرض تحديث معلوماته وقدراته العلمية والعملية.

وبذلك فإنه يمكن القول بأن التأهيل المتكامل للمراجع يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- التأهيل العلمي؛

---

[1] عيد حامد معيوف الشمري، **معايير المراجعة الدولية وإمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية**، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1994، ص77.

[2] المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1972/04/25 **المتعلق بقانون المراجعة الداخلية**، المادة الأولى والثانية، العدد 47، ص407.

- التأهيل المهني؛
- التعليم المستمر.

2-معيار الاستقلالية

يقوم المراجع بتلبية حاجيات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات، وحتى تتوفر الثقة لمستخدمي القوائم المالية لابد أن يكون المراجع غير متحيز، أي أنه يقدم رأيا موضوعيا غير متحيز.[1]

ولا بد على المراجع أن يكون مستقلا ماديا وذهنيا، فالاستقلال المادي يعني عدم وجود مصالح مادية بخلاف أتعابه المتفق عليها، فحين أن الاستقلال الذهني يعني مدى قدرة المراجع على العمل بنزاهة وموضوعية.

ويقتضي المعيار الثاني من المعايير العامة للمراجعة بأنه في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المراجع على الاستقلال في الظاهر الواقع، ويرتبط الاستقلال بقدرة الشخص على العمل بنزاهة وموضوعية، فنزاهة المراجع تتطلب ترفعه عن قبول أي منفعة يمكن أن تكون قيدا على سلوكه وتحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمان أما موضوعية المراجع تتطلب منه الفصل بين المصلحة الشخصية ومتطلبات عمله المهني حتى يكون محايد خلال انجازه لعملية المراجعة بكل مراحلها، فهذا الاستقلال يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلا عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المراجعة إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز.

فاستقلال المراجع في الواقع يعني عدم الخضوع لأية ضغوطات من أية جهة كانت خلال قيامه بعملية المراجعة، ومختلف مراحلها انطلاق من عملية التخطيط ومرورا بوضع إجراء للفحص ووصولا في الأخير إلى متابعة التقرير والإفصاح عن رأيه في القوائم المالية.

فالمراجع يجب أن يكون شخصا يمارس مسؤولية المراجعة من خلال مسؤوليات مستقلة من خلال الخطوات التالية[2]:

- كتابة برنامج المراجعة؛
- جمع أدلة إثبات المراجعة؛
- كتابة تقرير المراجعة؛

كما يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عما يراجعه من أنشطة فيجب أن يكون متحررا من أية التزامات مع إدارة وملاك المؤسسة.

---

[1] توماس وليام، وهنكي امرسون، تعريب ومراجعة حجاج أحمد حامد وسعيد كمال الدين، **المراجعة بين التنظير والتطبيق**، دار المريخ، السعودية، 1989، ص55.

[2] الدهراوي آمال الدين مصطفى، السرايا محمد السيد، **المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص175.

3-العناية المهنية الملائمة

يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للمراجعة من المراجع بذل العناية المهنية اللازمة والواجبة عند ممارسة الفحص والمراجعة، ويحدد هذا المعيار ماذا يجب أن يفعله المراجع وكيفية أداء هذا العمل.

فهذا المعيار يتحدد عن طريق عدة عوامل منها ما تنص عليه التشريعات والقوانين، كما يجب إضافة المعايير والقواعد التي تصدرها الهيئات المهنية من أجل الحفاظ على مستوى معين ومميز لمن يعمل في هذه المهنة عند القيام بإبداء الرأي في القوائم المالية، والسجلات المحاسبية، وإعداد التقارير.[1]

وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من هذا المعيار لا بد من التحديد الواضح للعناية المهنية المطلوبة وإبراز المقصود من هذا المستوى سواء من حيث تحديد مسؤولية المراجع اتجاه القوائم المالية والخبرة المطلوبة في المراجع والتي تتحدد كأساس لتفسير هذا المعيار، وقد تم تحديد مفهوم العناية المهنية من خلال زاويتين:

- **الأولى:** تحديد مضمون المراجع الحذر.
- **الثانية:** الإفصاح عن العناية المهنية التي بواسطتها تؤدى المهام المطلوبة من المراجع.

وحسب **الزاوية الأولى** :فقد تم تحديد مجموعة من القواعد التي لا بد أن تتوفر في المراجع الحذر نذكر منها[2]:

- أن يحاول باستمرار أن يحصل على أي نوع من أنواع المعرفة المتاحة، والتي تمكنه من التنبؤ بالأخطار الغير المنظورة والتي قد تلحق الضرر بالآخرين، مثل التقييم الموضوعي لأنظمة الرقابة الداخلية؛
- لا بد أن يأخذ بالحسبان الظروف الطارئة التي يمكن أن تحدث سواء أثناء تخطيط عملية المراجعة أو أثناء تنفيذ عمليات الفحص؛
- أن يعطي أهمية متزايدة للخطر الذي تظهره خبرته المهنية أو التعامل السابق مع العميل، ففي حالة أظهرت الخبرة أن إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية للعميل تتميز بالفاعلية والكفاءة، فإن المراجع الحذر يعطي اهتماما أقل للمجالات التي يطبق من خلالها تلك الإجراءات؛
- العمل على إزالة أية شكوك أو استفسارات لديه وتتعلق بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي؛
- العمل بالاستمرار على تطوير خبرته المهنية إلى جانب العمل على تطوير المعرفة التي لديه وخاصة في مجال اكتشاف الأخطاء والتلاعب في الدفاتر المحاسبية.

وعليه لا بد على المراجع أن يتحلى بالحكمة والحذر، والبحث عن جميع المعلومات التي تجعله يتنبأ بالأخطار التي يمكن أن تلحق الضرر بالمؤسسة محل الدراسة.

[1] الصحن عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص198.

[2] الصحن عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص199.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

يتمثل هذا المعيار في قيام المراجع بإعداد سجل يشمل على إجراءات المراجعة والأدلة التي تم فحصها والنتائج التي تم التوصل إليها، وتوصيف نظام الرقابة الداخلية، وتحليل لمختلف الحسابات والكشوفات التفصيلية لبعض بنود القوائم المالية.[1]

وتشمل هذه المعايير على ما يلي:[2]

– يجب أن يخطط العمل بصورة مناسبة وأن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا؛

– ينبغي الحصول على أدلة وبراهين كافية من خلال الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات التي تكون الأساس الذي يستند عليه؛

– ينبغي دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بصفتها الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لتحرير المدى الذي تشمله اختبارات المراجعة؛

– الحصول على الأدلة الكافية والملائمة.

أولا: الإشراف والتخطيط المناسب

وهنا يفترض أن يكون التخطيط السديد العائد لمهمة المراجعة يوفر تنظيما صحيحا في مكتب المراجع وبين موظفيه وذلك لضمان حسن سير العمل، وكلما زاد عدد الأفراد القائمين على العملية كلما زادت الحاجة إلى دقة تحديد السلطات والمسؤوليات[3].

حيث لا بد أن تتم عملية المراجعة بإشراف صاحب المكتب في حالة الملكية الفردية، أو إشراف أحد الشركاء أو أي شخص أسندت إليه سلطة الشريك ومسؤولياته.

فعلى المراجع أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، وهذه الخطة التي يضعها المراجع تكون باسم "**برنامج المراجعة**" والتي تكون عبارة عن خطة مكتوبة لتنفيذ إجراءات المراجعة، فالهدف الرئيسي من المراجعة هو القيام بفحص سليم وليس مجرد استكمال برنامج المراجعة وتنفيذه بالكامل.[4]

يجب أن تخطط مهمة المراجع على مرحلة معقولة أي خلال الدورة وبعد إقفالها وبطريقة تسمح احترام بعض الآجال القانونية.

في مرحلة أولى تتضمن التخطيط العام للفحوصات المستقبلية، تسمح هذه المرحلة بالتعرف على الخطوات العريضة للمهمة وينتج عن هذه المرحلة أربعة ركائز أساسية:

– بطاقة التوجيه العام للأعمال؛

---

[1] منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان ومحمد هشام الحموي، **أساسيات المراجعة**، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص33.

[2] Ordre national des experts comptables, commissaire aux comptes et comptables agrées * diligences Professionnellement des commissaires aux comptes *, Alger, 1994, p 45.

[3] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1998، ص28.

[4] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان وشريفة علي حسن، **مرجع سابق**، ص80.

- التواريخ اللازمة للفحوصات؛
- بطاقة التخطيط العام؛
- التخطيط.

وفي مرحلة أخرى إنشاء برامج موافقة لكل مرحلة من أهمها:

- برنامج تقييم الرقابة الداخلية؛
- برنامج المصادقات، وبرنامج رقابة الوثائق.

كما ينبغي على المراجع أن يعد برنامجا خطيا للمراجعة يبرز به الإجراءات الضرورية لتنفيذ خطة المراجعة، ويشمل هذا البرنامج على أهداف المراجعة ويجب أن يتضمن تفصيلا كافيا لاستخدامه كمجموعة من التعليمات للمساعدين المشاركين في عملية المراجعة، ووسيلة للرقابة على تنفيذ العمل بشكل سليم.

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتعلق هذا المعيار بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للزبون، ويتوجب على المراجع الحصول على معلومات عامة حول الزبون ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية وتتمثل أهمية هذه العملية في كونها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية[1].

إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل لدى المؤسسة يعتبر بحق نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المراجع، كذلك هي عنصر أساسي يعتمد عليه عند إعداد برنامج المراجعة، وفي تحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قويا كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات.

فحين أن تقدير كفاءة نظام الرقابة الداخلية يتطلب معرفة الإجراءات والأساليب المقررة وتفهمها مع التحقق من درجة هذه الإجراءات.

ونظرا لأن هناك قيود على المراجع تتمثل في "**الوقت والتكلفة**" فإن المراجع يعتمد على مراجعة اختيارية تقوم على فحص عينة من المستندات والدفاتر، ويتوقف حجم العينة على دقة نظام الرقابة الداخلية فكلما كان هذا النظام دقيقا كلما انخفض حجم العينة المعتمد عليه.

وحسب المعيار الثاني من معايير العمل الميداني يؤدي إلى هدفين أساسين من تقييم نظام الرقابة الداخلية هما:

- **الهدف الأول:** تحديد درجة الاعتماد على النظام نفسه من حيث اشتماله على نظام محاسبي سليم، ونظام إداري دقيق، وضبط داخلي دقيق.
- **الهدف الثاني:** تحديد مدى اختيارات المراجعة التي سيقوم بها المراجع لكي يتمكن من الاقتناع بهذه القوائم المالية.

[1] وماس وليام وهنكي امرسون، **مرجع سابق**، ص57.

وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة كبيرة فيفضل القيام بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق عمل مكون من المراجعين والمساعدين.

ثالثا: كفاية أدلة الإثبات

ينص المعيار الثالث من معاير العمل الميداني على ضرورة حصول المراجع على أدلة وقرائن إثبات كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة وإرسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية.

يعتمد مفهوم أدلة الإثبات على فرض القابلية للمراجعة والتحقق فيما إذا كانت البيانات المالية قابلة للتحقيق والمراجعة، وتعتمد قناعة المراجع بأدلة وقرائن الإثبات على كميتها ونوعيتها، فيجب أن تكون الأدلة كافية من أجل تدعيم رأيه، ولا بد أن يكون الدليل مناسب وفعال وخال من التحيز ويكون الدليل قابل للقياس الكمي.

ضرورة حصول المراجع على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية، وذلك عن طريق الفحص المستندي والمصادقات.

إن إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، فهذا لا يمكن أن يقوم بدون وجود مادي لهذه القوائم، فكلما قام المراجع بجمع أكبر قدر من الأدلة كلما كان رأيه النهائي أكثر مصداقية، ففي بعض الأحيان يتطلب من المراجع تقديم هذه الأدلة لمتخذي القرارات.[1]

أثناء عملية المراجعة يصل فيها إلى نقطة يكون قد حصل على قدر كاف من أدلة الإثبات يمكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية، والذي يحدد ذلك هو التقدير المهني للمراجع والقدر الكاف من أدلة الإثبات، وهو القدر الذي يمثل أساسا معقولا لإبداء الرأي في القوائم المالية محل الفحص.

ففي حالة حدوث شك من طرف المراجع في أحد البنود الجوهرية بالقوائم المالية يتعين عليه الحصول على أدلة إضافية لإزالة هذا الشك، ورغم تعدد المفاهيم التي تتناول الأدلة إلا أنها تشترك جميعا في أنها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تمثل برهانا وبالتالي الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية.

وهذا المعيار يتطلب من المراجع جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل أساسا معقولا لإبداء رأيه في القوائم المالية، ولا بد لدليل الإثبات أن يكون فعالا وذو جودة وصلاحية ملائمة، حيث أن فعالية الدليل تعتمد

[1] الصبان محمد سمير وهلال عبد الله عبد العظيم، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص166.

بالدرجة الأولى على موضوعيته فضلا عن التحيز الشخصي وقابليته للقياس الكمي فوجود كمية صغيرة من الأدلة ذات الجودة والصلاحية العالية تكون أكثر إقناعا من كمية أكبر من الأدلة ذات حدث في الماضي.

وتحدد هذه المعايير أهمية دراسة نظام الرقابة الداخلية والوقوف على نقاط القوة والضعف فيه، واتخاذ القرار في النتائج التي يتم التوصل إليها.[1]

ومعايير العمل الميداني تؤكد على استعمال الملاحظة الشخصية لتسهيل عملية المراجعة، إضافة إلى تخطيط عملية المراجعة، والتي تساعد على التوفيق بين الظروف المؤثرة على كل من المؤسسة ومكتب المراجعة، كما يمكن إضافة المعلومات التي يحصل عليها المراجع والتي هي أولية حول المؤسسة، كونها تزيد من جودة الخطة الموضوعة من طرفه.

المطلب الثالث :معايير إعداد التقرير

يعتبر التقرير الهدف الرئيسي من عملية المراجعة، وذلك نتيجة لاحتوائه على رأي المراجع حول مدى عدالة القوائم المالية، ويرفق هذا التقرير مع التقرير المالي السنوي الذي يشمل القوائم المالية.

يجب أن يحدد التقرير ما يلي:

– يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة لها ما لم يذكر عكس ذلك في تقرير المراجعة، ويعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافيا؛

– يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المراجع عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية، أو على رأيه من بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي.

أولا: إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يبين تقرير مراجع الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية، ولكنه يتطلب التحقق من مدى قبول الطرق التي تطبق لها تلك المبادئ.

وبما أن مراجع الحسابات سيقدم رأيه حول ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية، فإنه يجب أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ البديلة التي يمكن استخدامها في عملية الفحص.

لا تحضي البيانات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة بالقبول إلا إذا اثبت أن المبادئ المحاسبية المتفق عليها مطابقة للواقع، ومن المبادئ المحاسبية الأساسية والمتعارف عليها تذكر:[2]

– مبدأ استمرارية النشاط؛

– مبدأ استقرار الوحدة النقدية؛

[1] محمود حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، **مرجع سابق**، ص35.

[2] الصبان محمد سمير، هلال عبد الله عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص41

– مبدأ الحيطة والحذر ؛

– مبدأ القيد المزدوج؛

– مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية.

بعد قيام المراجع بمراجعة القوائم المالية وتقويم النتائج التي توصل إليها عن طريق الأدلة المتوفرة لديه، حيث يجب عليه إبداء رأيه حول ما إذا كانت المعلومات المالية تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، على أن يكون رأيه كنتيجة شاملة.

ثانيا: إبداء الرأي حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية للسنوات السابقة

يقتضي هذا المعيار بأن يبين مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة، والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية ضروري لإجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي تعد في نهاية السنة المالية المختلفة، وعليه فإن هذا المعيار من معايير إعداد التقرير يضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة.

وبصفة عامة تتأثر إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لعدد من السنوات بالتغيرات الناشئة عن:[1]

– التغير في المبادئ المحاسبية المستخدمة؛

– التغير في بعض الظروف المحيطة بالمشروع والتي تستلزم إجراء تغييرات محاسبية، ولكنها لا تتضمن تغييرات في المبادئ المحاسبية؛

– التغير في بعض الظروف والتي ليست لها علاقة بالمحاسبة، والنوع الأول من التغير هو الذي يؤثر على معيار الثبات.

–**التغير في المبادئ المحاسبية المستخدمة:** وما يميزها هو خضوعها لرغبة الإدارة، فهي التي لها حق اختيار المبادئ المحاسبية التي تطبقها؛

–**التغير في الظروف المحيطة:** والتي تستلزم تغيرات محاسبية دون تغيرات في المبادئ المحاسبية المستخدمة، في هذه الحالة لا يوجد أي دخل للإدارة في اختيار إجراء التغير أو عدم إجرائه؛

–**التغير في بعض الظروف الغير مرتبطة بالمحاسبة:** ونلاحظ أن هذه الظروف ناتجة عن عمليات أو حوادث لها تأثير محاسبي ولكنها لا تتضمن أي تغيير في المبادئ المحاسبية المطبقة، وفي الظروف غير العادية، فقد يكون من الواجب التعليق في تقرير مراقب الحسابات على هذا التغير باعتباره دليلا للإفصاح وليس دليلا للإثبات.

ثالثا: احتواء القوائم المالية على كل الإيضاحات والبيانات

يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط وإلا فيجب أن يشمل تقرير مراقب الحسابات على التوضيحات اللازمة، ورغم أن المحاسبين يبذلون ما في وسعهم لعملية الإفصاح عن طريق

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، **مرجع سابق**، ص91.

استخدام العديد من الملاحظات والجداول المرفقة التي تحتوي بيانات إضافية إلا أن موضوع الإفصاح لا يزال يحتاج إلى مزيد من الاهتمام، فالقوائم المالية باعتبارها أداة من أدوات الاتصال يجب أن تفصح بالكامل عن مجموعة الحقائق التي تهم من توجه إليهم.

والإفصاح لا يستلزم بالضرورة استخدام التفصيلات الكثيرة بل أنه يتطلب التركيز على النواحي الجوهرية التي قد تحققها التفصيلات الكثيرة.

وحسب هذا المعيار يجب أن يشير التقرير إلى مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية، وما إذا كانت تظهر حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط، والإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت وحذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، ومن ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ يعني وصول المراجع إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة القوائم المالية.

رابعا: التعبير عن رأي المراجع

ينص المعيار الرابع من معايير إعداد التقرير على أنه يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع في القوائم المالية، أو توضيح أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي، ومن الأسباب التي تتضمن الامتناع عن إبداء الرأي نذكر:[1]

– تحديد نطاق عمل المراجع بطريقة تؤثر جوهريا على إجراءات الفحص وعدم إمكانية إجراء الفحص بشكل كاف؛

– حالة عدم التأكد، والذي يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة هو ما يجعل المراجع يعتبر إبداء رأي متحفظ لا يعد مناسبا بسبب عدم التأكد؛

– عدم استقلال المدقق عن العميل والذي يؤدي إلى عدم تمكنه من إبداء الرأي، ويقوم المراجع بإصدار تقريرا يثبت فيه رأيه الفني المحايد المستقل حول صحة القوائم المالية ككل، ويكون خاليا من التحفظات إذا وجدت البيانات المقدمة مطابقة لقواعد المراجعة جميعا، وهذا النوع من التقرير لا يسجل فيه المراجع أي اعتراض أو تحفظ بشأن الواقع والبيانات المذكورة في التقرير.

ولا بد من التنسيق في تطبيق المبادئ المحاسبية من أجل ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة على مدار عدة سنوات مالية.

والجدول التالي يوضح معايير المراجعة المتعارف عليها والتي تطرقنا لها من خلال هذا المبحث.

[1] خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص31.

الجدول 1: معايير المراجعة المتعارف عليها.

المجال الرئيسي	المجال الفرعي	مضمون المعيار
المعايير العامة	التأهيل العلمي والكفاية المهنية.	يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص لديه التدريب الفني الكافي والخبرة كمراجع.
	استقلال المراجع.	في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المراجع على الاستقلال الذهني والاستقلال في المظهر.
	العناية المهنية.	يجب بذل العناية المهنية اللازمة لإنجاز الفحص وإعداد التقرير.
معايير العمل الميداني	تخطيط العمل والإشراف على المساعدين.	يجب تخطيط العمل بدرجة كافة ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم.
	تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.	يجب أن تجرى دراسة وتقييم ملائمين لأساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها، ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة والتي سوف تحدد إطار إجراءات المراجعة.
	توفر الأدلة الكافية والملائمة.	يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص والملاحظة والاستعلام والمصادقات لتكوين أساس الإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص.

معايير التقرير	ملائمة الإفصاح في القوائم المالية.	ينظر إلى الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية على أنه كاف بدرجة معقولة، لم يوضح التقرير ذلك.
	وحدة الرأي.	تقرير المراجع يجب أن يتضمن رأيه في القوائم المالية كوحدة، أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك، وفي جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المراجع بقوائم مالية، يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن الفحص الذي قام به المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.
	الانسياق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	يجب أن يوضح التقرير ما إذ كانت المبادئ المحاسبة المقبولة ما في الفترة الحالية هي المبادئ التي طبعته في الفترة السابقة.

المصدر: الصحن عبد الفتاح محمد، راشد رجب السيد، ودرويش محمد ناجي، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص25.

المبحث الثالث: أوراق العمل وأدلة الإثبات في المراجعة

تعتبر أدلة الإثبات من معايير العمل الميداني، من أجل إبداء رأي سليم حول القوائم المالية الختامية محل الفحص، إضافة إلى أوراق العمل التي يستعملها المراجع والتي تمثل كل الأدلة والقرائن التي قام بجمعها لإظهار ما قام به من عمل.

المطلب الأول: أوراق العمل في المراجعة

يخصص المراجع وقتا معينا لإعداد وتخطيط ومراجعة العمل بالاعتماد على أوراق العمل باعتبارها تساعده في أداء مهامه وإعداد تقريره المتضمن لرأيه حول القوائم المالية، ويستعمل أوراق العمل تلك من سجلات محاسبية ووثائق مالية لتدعيم واثبات ما قام به.

تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم جمعها بواسطة المراجع، وتعرف أوراق العمل على أنها لإظهار ما قام به من عمل، وبواسطتها يكون للمراجع الأساس الذي يستند إليه في إعداد التقرير والقرائن لمدى الفحص الذي قام به وبواسطة أوراق العمل يكون لدى المراجع الأساس الذي يستند عليه في إعداد التقرير والقرائن لدى الفحص الذي قام به والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص.

وتعتبر أوراق العمل بمثابة سجلات يحتفظ بها المراجع للإجراءات التي يتم تنفيذها والاختبارات التي تم إجراؤها والمعلومات التي تم الحصول عليها والاستنتاجات الملائمة التي تم الوصول إليها في عملية المراجعة.

أولا: ملفات المراجعة

وهذه المعلومات والبيانات تحفظ في ملفين هما[1]:

- **الملف الدائم:** ويشمل البيانات الثابتة والدائمة عن المشروع ومنها :اسم الزبون، عناوينه المسجلة، بيان رأس المال والسندات، إضافة إلى نسخة من قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والتي لها علاقة بالمراجع وعملية المراجعة.

إن طريقة تنظيم هيكل المراجعة الدائم مرتبط بخصائص المؤسسة محل التقييم من خلال كونه مهيكل حول الرقابة الداخلية وكذا حول المعلومات المالية والمحاسبية.

- **الملف الجاري:** يحتوي على البيانات المتعلقة بعملية المراجعة للعام الحالي ونسخة من كتابات التعيين وأسماء المراجعين السابقين، وصورة عن الخطابات المتبادلة بين العميل والمراجع.

وهناك في بعض التقسيمات نوع ثالث من الملفات الذي يحتوي على برنامج المراجعة يكون في ملف منفصل من أجل تحسين التنسيق والتكامل في أجزاء المراجعة، وتشمل أوراق العمل على الجداول المحاسبية من أجل خدمة الأغراض الآتية:[2]

---

[1] محمد سمير الصبان، **مرجع سابق**، ص ص377-378.

[2] عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص ص246-247.

– **دليل العمل المنتهي** :فأوراق العمل تتضمن الدليل على ذلك العمل الذي يؤدي إلى الوصول إلى نتائج، وتبيان ما إذا كانت المعايير المتعارف عليها في المراجعة قد تم مراعاتها.

– **تقييم الرقابة الداخلية:** تمدنا أوراق العمل بدليل على القيام بتقييم نظام الرقابة بواسطة مراقب الحسابات، وهذا تنفيذا لمعايير الأداء المهني؛

– تنفيذ إجراءات المراجعة وإعداد الإقرارات الضريبية؛

– دليل المراجعة في السنوات القادمة.

ثانيا: أنواع أوراق العمل

1–برنامج المراجعة: كما سبق وأشرنا فإن برنامج المراجعة باختصار يحتوي على النتائج والإجراءات والمخاطر المتعلقة بها، وجودة برنامج المراجعة تتوقف على توجيه المراجع في عملية المراجعة للمؤسسة واستعماله كوسيلة لتأكد الإدارة من أن عمل المراجعة سلم لأشخاص أكفاء؛

2–تقرير عن نظام الرقابة الداخلية: إن ملاحظات المراجع عن نظام الرقابة الداخلية وطريقة تطبيقه لمن الأوراق الهامة في ملف أوراق العمل؛

3–ميزان المراجعة العام: يعتبر ميزان المراجعة العام مستندا أساسيا في أوراق العمل، فجميع التحليلات التي يقوم بها المراجع من الأرقام التي تحتوي عليه؛

4–الجداول الملحقة: وهي التي يعدها المراجع للإفصاح عن العمل الذي تم تأديته في تجميع القرائن للحصول على الإقناع بدقة الحسابات، وتتخذ هذه الجداول شكل مذكرات تسوية؛

5-المصادقات: والتي يحصل عليها المراجع من المتعاملين مع المؤسسة من زبائن وبنوك؛

6–المحاضر والمستخرجات من العقود والسجلات الأخرى: بحيث يقوم المراجع بمراجعة العقود المرتبطة بعمليات المؤسسة.

المطلب الثاني: أدلة وقرائن الإثبات في المراجعة

إن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة ولكي يصل المراجع إلى الموقف الذي يكون فيه قادرا على إبداء رأيه فلا بد عليه من الحصول على أدلة إثبات كافية تؤيد هذا القرار، وهو ما نص عليه المعيار الثالث من معايير العمل الميداني.

أولا: تعريف أدلة الإثبات

أدلة الإثبات عملية إقامة الدليل على صدق أو كذب البيانات التي تم تحويلها إلى القوائم المالية الختامية، وأدلة الإثبات هي المعلومات التي يستخدمها المراجع، ويمكن تعريف أدلة الإثبات على أنها لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع المعايير الموضوعة، وتعتبر من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كل من دفاتر القيد الأصلي، ودفاتر الأستاذ العام وأوراق العمل المتعلقة بالتسويات الجردية.

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت القرينة فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، يعكس الأحكام التي تعتمد على الميول

والنزاعات وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر، والقرائن وأدلة الإثبات هي ضرورية لإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية، والتي تعتمد على دليل أو قرينة يثبت ذلك.

ترتبط مدى كفاية ومناسبة أدلة الإثبات معا بعلاقات متبادلة ومتكاملة، ويتم تطبيقها على أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها سواء من اختبارات الرقابة أو إجراءات التحقق، وتقيس الكفاية كمية أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها، أما مدى الملائمة فهي قياس لنوعية تلك الأدلة ومدى صلتها بتأكيد معين، ويتعلق الحكم الشخصي للمراجع بمدى كفاية وملائمة أدلة الإثبات بعدة عوامل نذكر منها:[1]

- تقدير المراجع لطبيعة ومستوى المخاطر في عملية المراجعة؛
- طبيعة النظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر المرتبطة بها؛
- الأهمية النسبية للبند محل الفحص.

ثانيا: حجية أدلة الإثبات

حتى تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية يجب أن تتناسب مع الظروف التي تم في ظلها الحصول عليها، والشيء المهم للمراجع هو جمع الدليل الكافي الملائم الذي تكون حجيته أعلى ويقدم درجة عالية من الإقناع تساعد على إبداء الرأي، وهناك معايير للحكم التي تجعل أدلة الإثبات أكثر قوة وحجية نذكر منها:[2]

- في حالة الحصول على دليل الإثبات من مصادر خارجية ليست لها علاقة بالمؤسسة فيكون أكثر قوة وحجية مما لو تم الحصول عليه من داخل المؤسسة؛
- حين تعد البيانات المحاسبية والقوائم المالية في ظل نظام رقابة داخلية فعال، فإن ذلك يؤدي إلى الاعتماد على هذه البيانات والقوائم عما لو تم إعدادها في ظل نظام للرقابة غير فعال؛
- إن الحصول على المعلومات بطريقة مباشرة عن طريق الملاحظة والفحص الفعلي والتفتيش له أثر كبير في الإقناع مما لو تم الحصول عليها بطريقة غير مباشرة.

ويجب أن يقوم المراجع بتحديد حجم وصورة أدلة الإثبات التي تمكنه من الإدلاء بحكمه المهني وذلك بعد دراسته للظروف، ولا بد عليه أن يأخذ في الاعتبار طبيعة المفردة قيد الفحص وأهميته النسبية ودرجة الخطر الذي تتعرض له والتي تعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وتهدف المراجعة إلى طمأنة الغير على أن نتائج المشروع صحيحة ومركزه المالي سليم وذلك في التقرير الذي يتضمن رأي المراجع المهني، وتلعب أدلة الإثبات دورا هاما في إبداء الرأي حول مدى صدق القوائم المالية، فعلى المراجع في جمعه وتقييمه لأدلة الإثبات هذه أن يزن المعلومات التي يحصل عليها، ويجب عليه ألا يتعجل في وصوله إلى النتائج وألا يسمح لعلاقته الشخصية بموظفي المؤسسة أن تطغى على عمله وتتداخل فيه.

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص277.

[2] خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص131.

ثالثا: قواعد المفاضلة بين الأدلة والقرائن

إن تقدير مدى حجة الأدلة والقرائن والمفاضلة بينهما يقوم على أسس معينة مبنية على الاعتبارات التالية:

– مدى صلاحية الأسلوب الفني الذي يعتمد عليه المراجع والوسيلة للحصول على القرينة أو دليل الإثبات بحيث يستطيع أن يفقد الدليل حجيته وقوته في حالة عدم اختيار المراجع للطريقة المناسبة للحصول على الدليل أو القرينة؛

– مصدر القرينة بحيث هناك نوعان منها موضوعية وذاتية، فالموضوعية أكثر من الذاتية نظرا لعدم اعتمادها على التفسير الذاتي للمراجع؛

– ارتباط القرينة أو الدليل بالعنصر محل الفحص، فكلما كان الارتباط قويا ووثيقا كلما كانت حجيته ودرجة الاعتماد عليه قويا، وكذا التوقيت المناسب للحصول على الدليل؛

– سلوك المراجع عند جمعه للأدلة والقرائن، فلا بد عليه أن يكون مستقلا ومحايدا عند جمعه للأدلة والقرائن وإلا فقدت كل حجيتها.

رابعا: أنواع أدلة الإثبات

تتمثل أنواع أدلة الإثبات في المراجعة في العناصر التالية:

1–الوجود الفعلي لبنود القوائم المالية:

ويقصد به إمكانية التأكد من وجود البند ماديا عن طريق المعاينة، ولكن ليس جميع بنود القوائم المالية يمكن التأكد من وجودها، وإنما البنود فقط التي لها كيان مادي ملموس، فالتأكد من الوجود الفعلي لا يعتبر دليلا كافيا لصحته، فقد يكون موجودا وليس في مملوكات المؤسسة.

2–المستندات:

يعتمد المراجع في مراجعته على المستندات أكثر من اعتماده على أي دليل آخر، ومن المستندات التي يعتمد عليها فواتير الشراء، فواتير البيع، عقود التأمين، وتقسم المستندات إلى ثلاث مجموعات من حيث كفاية الدليل:

– المستندات المعدة خارج المؤسسة محل الفحص.

– المستندات المعدة داخل المؤسسة والمعدة من طرف شخص مستقل عن المؤسسة.

– المستندات المعدة والمستعملة داخل المؤسسة.

فمن المستندات المعدة خارج المؤسسة نذكر فواتير الشراء، وتعتبر كدليل للعملية التي تمت إلا إذا ثبت تزويرها، بينما من المستندات المعدة داخل المؤسسة نجد دفاتر الأستاذ، وهي ليست بقوة الأدلة التي تأتي من خارج المؤسسة.

3-المصادقات:

تمثل المصادقات إيصال أو رد كتابي أو شفوي من طرف ثالث محايد للتأكد من صحة المعلومات التي يطبقها المراجع، ويتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن المراجع، وهو دليل قوي يتم استخدامه كثيرا بواسطة المراجعين، ونظرا لكونها مكلفة نوعا ما لذلك لا يتم استخدامه في كل الحالات التي يصلح تطبيقها فيها.

ويتوقف استخدام المصادقات من عدمه على توافر الحاجة للاعتماد في الموقف، وتوجد ثلاث أنواع من المصادقات[1]:

- يقوم المراجع بطلب توضيح الرصيد من طرف العميل في نهاية الدورة المالية دون إعلامه بالرصيد في الكتاب المرسل وتسمح هذه الطريقة للمراجع بمعرفة الرصيد من مصدرين مختلفين هما دفاتر المؤسسة ودفتر العميل ويسمى هذا النوع من المصادقات **بالمصادقات البيضاء**؛
- يتمثل في قيام المراجع بذكر الرصيد في الكتاب المرسل، والطلب من العميل المصادقات في جميع الأحوال سواء كان الرصيد صحيحا أو خاطئا، ويسمى بالمصادقات **الإيجابية**؛
- يقوم المراجع بالطلب من العميل إرسال المصادقة في حالة كون الرصيد غير صحيح أما عدم الجواب فيعبر عن صحة الرصيد وتسمى بالمصادقات **السلبية**.

4-الاستفسارات:

إن المراجع في كثير من الأحيان يعتمد على الشهادات والبيانات التي يحصل عليها من إدارة وموظفي المؤسسة، ومما لا شك فيه هو أن هذا النوع من الأدلة أقل حجية في الإثبات من الأنواع الأخرى، كون أن الإدارة قد تكون لها مصلحة في إخفاء المعلومات عن المراجع.

5-وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية من شأنه أن يقلل فرص ارتكاب الأخطاء إلى أقل حد ممكن وسرعة اكتشافها عند حدوثها، وعليه فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي نوعا من التأكيد للمراجع أن البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر سليمة ويمكن الاعتماد على صحتها، ويجب على المراجع أن يتأكد في هذا الصدد من أن نظام الرقابة الداخلية ينفذ فعلا كما هو موضوع.

6-المراجعة الحسابية:

يقوم المراجع بمراجعة العمليات التي يقوم بها محاسبي الشركة للتحقق من سلامتها وصحتها كون أن المحاسبين وأثناء تأديتهم لمهامهم قد يرتكبون أخطاء، ومن الأعمال التي يقوم المراجع بمراجعتها نجد[2]:

- التأكد من أعمال الجمع والضرب والطرح الواردة في المستندات والدفاتر؛

[1] الوردات خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص134.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أصادين للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص84.

- مراجعة دفاتر اليومية؛
- مراجعة ميزان المراجعة من الناحية الحسابية؛
- مراجعة قوائم الجرد من حيث صحة العمليات الحسابية.

7-العمليات التي تقع في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية

تمتد عملية المراجعة إلى عدة أشهر بعد انتهاء السنة المالية خاصة في حالة وجود المراجعة النهائية، وخلال هذه الفترة اللاحقة لإعداد القوائم المالية قد تقع بعض العمليات التي تلقى مزيد من الضوء على بعض عناصر الميزانية.

ويعتبر اندماج مؤسسة مع أخرى من العمليات التي يمكن أن تحدث بعد نهاية السنة المالية والتي تراجع حساباتها، لكنها لا تؤثر على أرقام القوائم المالية محل المراجعة وإنما يمتد أثرها إلى مستقبل المؤسسة ولا يعتبر المراجع مسؤولا عن مراجعة العمليات التي حدثت في الفترة اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم، ولكنه مسؤول عن إجراء بعض الاختيارات التي تساعد على التأكد من صحة بعض الأرقام الواردة بالقوائم.

8-الارتباط بين البيانات محل الفحص:

إن الترابط بين البيانات التي يظهرها النظام المحاسبي السليم يؤدي إلى زيادة ثقة المراجع في هذه البيانات، ويعتبر دليلا من أدلة الإثبات التي يعتمد عليها المراجع.

9-دقة القيود المحاسبية:

يعتبر انتظام الدفاتر المحاسبية دليلا إضافيا يزيد من قناعة المراجع بصحة البيانات المحاسبية والعمليات المسجلة، ودراسة العلاقة بين المركز المالي باستعمال النسب المالية يكون لفعالية الرقابة الداخلية أثر جوهري على مدى الاعتماد على معظم أنواع أدلة الإثبات، فمثلا يتم الاعتماد على المستند الداخلي في الشركة التي بها رقابة داخلية فعالة لوجود احتمال أكبر للدقة.

المطلب الثالث: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

عندما يقوم المراجع بتحديد إجراءات الحصول على أدلة الإثبات فإن المراجع ينبغي أن يعترف باحتمال أن تكون القوائم المالية غير ممثلة للمركز المالي السليم، وعليه أن يأخذ كافة أدلة الإثبات سواء المؤيدة أو المعارضة.

أولا: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

وسنتناول الوسائل المتاحة للمراجع للحصول على هذه الأدلة ومن أهمها[1]:

1-الجرد الفعلي:

من الوسائل الخاصة بالحصول على أدلة إثبات قوية نجد الجرد الفعلي للعنصر تقوم على معاينة الشيء محل الفحص من طرف المراجع.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان وشريفة علي حسن، **مرجع سابق**، ص164.

2-المراجعة المستندية:

ينتج عن عمليات المؤسسة تبادل مستندات وأوراق بينها وبين الغير، والكثير من عمليات المؤسسة تنشأ عنها مستندات، حيث تمتاز بأهمية قصوى كونها تمثل الأدلة الكتابية المؤيدة للعمليات.[1]

يعتمد المراجعون على المستندات اعتمادا كبيرا في مراجعة صحة القيود المثبتة في الدفاتر والمراجعة المستندية هي الأساس الحقيقي لعملية المراجعة، ويتوقف النجاح الكلي لأي عملية مراجعة على الدقة التي يتم بها هذا الجزء من العمل، فالمراجعة المستندية ليست معناها الفحص العابر للمستندات ولكن هي فحص عمليات المؤسسة وما يؤيدها من مستندات بحيث يقتنع المراجع بأن هذه العمليات سليمة.

3-نظام المصادقات:

تهدف هذه الطريقة إلى الحصول على بيان مكتوب من الشخص خارج المؤسسة بصحة أو عدم صحة رصيد معين، وتعتبر هذه الطريقة من أنجح الطرق المتاحة للحصول على أدلة الإثبات، فهذه الطريقة تستعمل للتحقق من المبالغ المستحقة على مديني المؤسسة ومن المبالغ المستحقة على المؤسسة للغير، ولا يمكن للمراجع أن يطلب بنفسه مباشرة من الغير مصادقات بصحة أرصدة حساباتهم مع المؤسسة لأنه لا توجد علاقة مباشرة بينهم وبين المراجع، وقد يرفض الكثير منهم الرد على خطابته ولذلك فإن طلب المصادقة الذي يرسل إلى الغير يجب أن ينبع من جانب المؤسسة نفسها[2].

4-المراجعة الحسابية:

تستخدم إجراءات إعادة العملية الحسابية لتوفير دليل إثبات يهدف إلى التحقق من أرصدة الحسابات المحددة بناء على عمليات حسابية، وذلك الدليل يطلق عليه دليل حسابي حيث يوفر قرينة على تحقق أهداف المراجعة المرتبطة بالقيام وصحة العمليات المالية.

ويتم القيام بالمراجعة الحسابية عند اختبار تفاصيل أرصدة بعض الحسابات كالإهتلاك والديون المعدومة والمستحقات والتسبيقات، وتشمل المراجعة الحسابية مراجعة بعض الترحيلات إلى دفتر الأستاذ، ومراجعة المجاميع والترحيلات، وكل ذلك يتوقف على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.

5-طريقة الاستفسارات:

يقوم المراجع من خلالها بتوجيه أسئلة والحصول على إجابات، ولابد على المراجع أن يكون حريصا على اختيار هذه الأسئلة، والتي تراعي مدى معرفة أو دراية الشخص الموجه إليه السؤال بالتنبؤ موضوع البحث ودرجة أمانة ومسؤولية هذا الشخص[3].

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان وشريفة علي حسن، **مرجع سابق**، ص165.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص303.

[3] أحمد محمد المصري، **التخطيط والمراقبة الإدارية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص30.

6-المراجعة الانتقائية:

معناها الفحص الدقيق أو الدراسة الانتقائية التحليلية لأحد الحسابات أو أحد القيود أو لرصيد السجلات المحاسبية الأخرى فالمراجع الخبير يستطيع بإلقاء نظرة فاحصة على أحد الحسابات أو إحدى الصفحات اكتشاف الأمور الغريبة الموجودة في هذه الحسابات.

فالمراجع في هذه الحالة يستخدم جميع مواهبه وخبراته ومعلوماته المحاسبية بالنسبة لهذه النوع من العمليات لتقييم المعلومات الموجودة أمامه، فمثلا عند فحص أحد قيود اليومية انتقائيا يجب أن يبحث المراجع في ملائمة هذا القيد لطبيعة أعمال المؤسسة، كما يجب أن يهتم بالتوجيه المحاسبي لطرفي القيد وبصحة القيد نفسه من ناحية تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

7-الربط بين المعلومات والمقارنات:

بموجب نظام القيد المزدوج هناك اتجاه لوجود ترابط بين الحسابات والبنود المختلفة، وتستعمل عبارة المطابقة بشكل واسع من طرف المراجعين للتعبير عن الربط بين رصيد أحد الحسابات ورصيد حساب آخر، والترابط والتوافق بين هذه الحسابات تغير بالتأكيد دليل إثبات على أن هذه الحسابات خالية على الأقل من الأخطاء[1].

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص304.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن المراجعة المالية كعلم عرف عدة مراحل في تطوره لوصوله إلى ما هو عليه الآن، فهي تهتم بفحص الدفاتر والسجلات لغرض التأكد من صحة القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ولا بد على المراجع أثناء تأديته لمهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للمراجعة، فبدون أي شك فاحترام تلك المعايير يسهل للمراجع القيام بمهمة المراجعة، للوصول إلى إقناع الأطراف الأخرى بوضعية المؤسسة الحقيقية، إضافة إلى أهمية المراجعة الداخلية في متابعة البيانات المحاسبية والمالية على مدار السنة المالية، وذلك باعتبارها وظيفة مستقلة داخل المؤسسة.

ويعتمد المراجع أثناء تأديته لمهامه على وسائل الإثبات التي تزيد من دقة ومصداقية رأي المراجع حول القوائم المالية، كما أن هذه الوسائل التي يعتمد عليها المراجع الداخلي لمراجعة الجوانب المالية في المؤسسة تساهم في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بشكل سريع، إضافة إلى ذلك يحتاج المراجع الداخلي وخاصة المالي إلى وجود نظام للرقابة الداخلي فعال يساعد على القيام بعمله بأكثر راحة.

الفصل الثاني:

أساسيات حول الأداء المالي

تمهيد

يعد الأداء المالي واحداً من المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح المؤسسة من حيث العائدات المالية، وكثيراً ما يستخدم من جانب المستثمرين كمعيار لأداء عملية العناية الواجبة وتقييم حالة الاستثمار، كما يستخدم أيضاً كأداة من قبل المراقبين الحكوميين لتقييم الامتثال للتدابير التنظيمية ورصد السلامة العامة للقطاع المالي.

حيث يعد الأداء المالي سببا رئيسيا لنجاح أي مؤسسة، كما أن الحفاظ على المال وحسن استغلاله مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوتها، حيث يساهم الأداء المالي في المؤسسات بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المؤسسة وخارجها، ولكي تحقق المعلومات المالية الفوائد المرجوة منها ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة وأن تقدم في التوقيت المناسب.

فقمنا بتقسيم هذا الفصل لدراسة النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

قبل التعرف على لأداء المالي يجب التعرض إلى أن مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم سعة وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

تهتم المؤسسة والشركات بالأداء المالي بحيث تراه هو السبيل والحل الأمثل للحفاظ على البقاء والاستمرارية، فهو من بين المقومات والدعائم الرئيسية للشركة، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سلفا.

لقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، او التي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصوة ر رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي (نقاط القوة) او السلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي.[1]

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإظهار الدقيق بأنه "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة".[2]

ومما سبق فإن الأداء المالي هو:

– أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم الناجح عن غيرها؛

– أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكلة العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل؛

– أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفي فترة معينة؛

[1] فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، ص222.

[2] علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار الصفاء، عمان، 2011، ص67.

– أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج مالية أفضل من سابقتها.

وتعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عديدة وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة عالية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

وتعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عديدة وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة عالية.

أولا: الأهمية

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

ثانيا: الأهداف

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة نذكر منها التوازن المالي، نمو النشاط، الربحية والمردودية، السيولة، توازن الهيكل المالي[1].

1-الهيكل المالي: هو هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترات المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها، ومنه يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة (رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل)، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.[2]

2-نمو المؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية، فالنمو وظيفة استراتيجية هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة است استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص45-46.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص30.

وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

3-الربحية والمردودية: تمثل الربحية عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح، وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (الأرباح الصافية مقسومة على حقوق الملكية)، ويقيس هذا المتغير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في الشركة ويتوقع أن تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم علاقة موجبة.

4-السيولة: تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة الت زاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة، المخزونات والقيم القابلة التحقيق إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

5-توازن الهيكل المالي: يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، أي أن التكلفة المالية تلعب دوا ر مهما في التخصيص الأمثل للمورد المالية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يمكن تلخيصها على النحو التالي:[1]

1-الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تحدد أساليب الاتصالات، الصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في المؤسسات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأوامر للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات.

2-المناخ التنظيمي

وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرارات وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بالوضوح البشري إد راك العاملين لمهام المؤسسة، أهدافها وعملياتها وأنشطتها مع ارتباطها بالأداء حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصوة ر إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، واعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة.

[1] حورية عريعر، **دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي**، مذكرة ماستر تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013-2014، ص ص38-39.

3-التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات (كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات المطلوبة، تكن ولوجيا الإنتاج المستمر)، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، ذلك أن التكن ولوجيا تعد من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، والتي لابد للمؤسسات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطوي ه ر بهدف المواءمة بين التقنية والأداء وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع، بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4-الحجم

يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسات منها إجمالي الموجودات، إجمالي المبيعات، حيث أن مقاييس الحجم المختلفة قد لا تكون بديلة لبعضها ومن الممكن أن كل مقياس يعبر عن طاقات المؤسسة بشكل مختلف، وأن اختلاف كل منها بالزيادة أو النقصان سيؤثر على أداء المؤسسة بشكل مستقل[1].

[1] حورية عريعير، **مرجع سابق**، ص40.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي

يعمل تقييم الأداء في المؤسسة على إيجاد الثغرات ومعالجتها، وتتمثل عملية تقييم الأداء في مجموعة المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، وتقييم الأداء المالي يقوم على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

تقييم الأداء هو عبارة عن عملية جزئية في نطاق نشاط إداري واسع، وسوف نحاول التطرق إلى مفهومه، وخطواته ومجالاته العامة.

أولا: مفهوم تقييم الأداء

الأداء مفهوم جوهري في المؤسسة ويكاد يمثل الظاهرة الشمولية لمجمل فروع وحقول المعرفة الإدارية، حيث أننا سنبحث في تعريفه وأهميته.

1-تعريف تقييم الأداء

يقصد بالأداء: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقه".[1]

ويعرف تقييم الأداء على أنه: "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها".[2]

ويعرف تقييم الأداء أيضا أنه: "عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة وذلك كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الإدارية".

ومن المفاهيم السابقة الذكر نستنتج أن تقييم الأداء يشمل على:

- الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية الاقتصادية نحو الأمام؛
- تنفيذ الأهداف المسطرة بأعلى درجة من الكفاية؛
- التأكد من الاستخدام الأفضل والعقلاني للموارد المتاحة؛
- المساهمة في اتخاذ القرارات التصحيحية.

ومن أحد الاستخدامات الشائعة لتقييم الأداء اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالزيادة في الأجور والترقية...الخ، كما تستخدم المعلومات المتوفرة من خلال تقييم الأداء كمدخلات لمصداقية إجراءات الاختيار.

[1] عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص03.

[2] منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، **مرجع سابق**، ص77.

فحسب مفهوم **Bourguignon** فإن مفهوم الأداء يتخذ أحد المعاني:[1]

- **نشاط:** فهو يؤدي إلى الوصول إلى نتائج.
- **أداء :** فهو نتيجة نشاط كونه يعتمد على تقييم النتائج التي تحققها المؤسسة.
- يمكن أن يعبر الأداء عن المردودية والنتائج المالية.

ويقصد بالمعلومات كل أشكال المعرفة التي يتم توصيلها، وبصفة عامة هي كل ما يدخل في النشاط والأعمال التي تمارسها المؤسسة وخاصة عند اتخاذ القرارات وتقييم الأداء بأنسب الطرق والأساليب لاستخدام الموارد المتاحة، والمعلومات هي تلك البيانات التي تساعد الإدارة على معرفة ما يحيط بها من مواقف[2].

2-أهمية تقييم الأداء

تكمن أهمية تقييم الأداء فيما يلي:

- يساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها وكذلك العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها؛
- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم؛
- تساعد مؤشرات تقييم الأداء المستويات الإدارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي تم اكتشافها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها، كما يساعد تقييم الأداء في إظهار جوانب القوة والضعف في المؤسسة وهذا يؤدي بالمسؤولين على تقوية جوانب القوة ويعملون على تقليل جوانب الضعف.[3]

وعموما لا يمكن إيجاد مؤسسة تمارس نشاطها دون صعوبات طوال مدة حياتها، وهو ما يدفع بالمتعاملين مع المؤسسة بالبحث عن مصادر هذه الصعوبات وهو ما يهدف إليه عموما التقييم.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء

توجد عدة خطوات لتقييم الأداء وهي:[4]

1-رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها

يجب أن تبلغ السياسة جميع من يعنيهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطريقة بالنسبة لتولي وفهم طريقة التقييم والغرض الذي ستستخدم من أجله بالنسبة للثانية.

---

[1] A. BOURGUIGNON, peut-on de finir la performance, revue française de comptabilité, N269, 1995, p 61.

[2] حمد محمد المصري، **التخطيط والمراقبة الإدارية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2004، ص 90.

[3] عبد الرؤوف جابر، **الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية من الناحية النظرية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص30.

[4] كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص ص137-139.

2-اختيار الطريقة التي تتبع في التقييم

يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذين توضع التقارير عن أداءهم.

ومن الطرق المتبعة :ترتيب التقديرات الموضوعة عن مختلف الصفات بطريقة عكسية، تقييم لجميع الأشخاص عن كل صفة على حدى.

3-تدريب المقومين

حتى يكون هناك نجاح في استخدام تقارير الأداء لا بد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها والعيوب التي تكتنفها.

4-تحليل السياسة وتحليل النتائج

لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظرف محدود،

ومن هذه الخطوات يمكن التوصل إلى أن تقييم الأداء هو الحلقة المغذية لمختلف مراحل تقييم أداء وسياسات الموارد البشرية.

ثالثا: المجالات العامة لتقييم الأداء

توجد ثلاثة مجالات أساسية لتقييم الأداء وهي:[1]

1-مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها

بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه من أهداف وفقا للمواعيد المحددة، أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة، ولا بد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب.

2-تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها

ويعني تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من أن التطورات والتأثيرات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها وكذا اكتشاف نقاط الضعف ومواجهتها.

3-الرقابة على كفاية الأفراد

وهي تعني التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية والرقابة على كفاية الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن خلال الشكل التالي سنوضح مجالات تقييم الأداء.

[1] ديسلر جاري، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية،2003 ، ص 328.

الشكل 1: مجالات تقييم الأداء

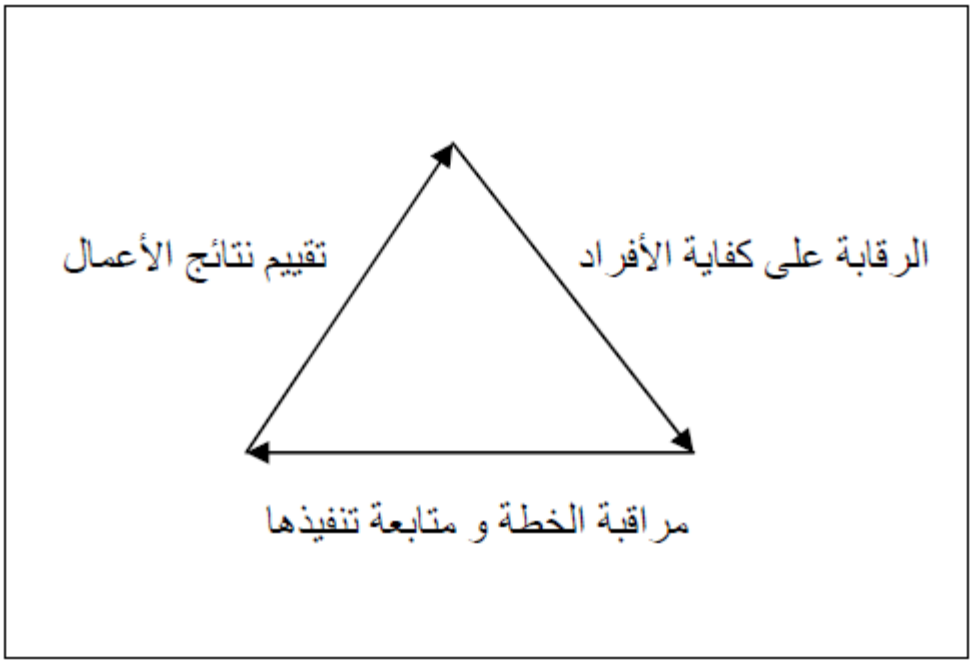

المصدر: حمد محمد المصري، **التخطيط والمراقبة الإدارية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2004، ص90.

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء

سنحاول البحث من خلال هذا العنصر في مفاهيم حول الأداء المالي وكذا تقييم الأداء المالي.

أولا: تعريف الأداء المالي

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفاعلية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية في بناء المؤشرات.

ويعرف بمدى تحقيق القدرة الإيرادية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي (ظاهرة الإفلاس) أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

وأيضا يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:[1]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.

[1] عاطف وليم أندرواسن، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص24.

– مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

وعليه فإن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة.

ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرفها المختلفة.

ويعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:[1]

– تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

– تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة، حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول إلى أهداف المؤسسة.

تكون كل دراسة مالية بهدف تقييم أداء المؤسسة وتطوره خلال وقت مقارنته مع مثيله للمنافسين الرئيسين، في الواقع تقاس الفعالية بدءا من الفروق المنسوبة إلى معيار مرجعي أو متفق عليه، إذا هي تعتمد لحد كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة والمنهجية حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة وكما هو الحال لأي مؤسسة، وتعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة على الميزانية.

[1] دادن عبد الغني، **قياس وتقوم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 36.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي تلك التي تستطيع نمذجة مستقبلها بناءا على أهداف واضحة، وفي ظل توزيع مواردها في المجال والوقت المناسب بشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة.

أولا: أسباب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء المالي

يأتي هذا الوضع في ظل غياب مفهوم تام للأداء المالي ومحدداته، كل طرف يفسره بما يخدم مصالحة، فالمساهم يسعى لتعظيم ثراءه، والمؤسسة تسعى نحو الاستمرار والبقاء، والموظف يعزف على وتر الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع يود وينتظر الرخاء ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبسبب عمق الفجوات في التباعد عند هؤلاء وهؤلاء والاختلاط في الأدوار وعمليات التقييم والتحكيم يؤدي إلى عدم رضا الأفراد ومنه النفور.

ثانيا أهمية تقييم الأداء المالي:

يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض ايجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة.

وتهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعة وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقاءها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

ويتوقف أداء المؤسسات الاقتصادية على توضيح ما يلي:[1]

- أيجب النظر إلى الأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم؟
- هل يمكن التنبؤ بالأداء المستقبلي؟ إذا كان بنعم أيمكن التوقع على أساس دراسة ميدانية؟

تتمثل الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء فيما يلي:

- قدرة التمويل نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان؛
- التوظيف الكفء للأموال.

ثالثا: نظام تقييم الأداء المالي

حتى تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الأموال داخليا وإعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة تحتاج إلى تقييم الموقف المالي للفترات السابقة، ومقارنة الإنجاز الفعلي لما هو مستهدف، كما

[1] دادن عبد الغني، **مرجع سابق**، ص22.

تتم مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترات السابقة، وكذلك بالمؤشرات النمطية للمؤسسات العاملة في نفس السوق المالي والتي لها نفس خصائص المؤسسة موضوع التقييم.

وتهدف المؤسسة أساسا إلى تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاج، حيث يعبر ذلك عن قدرة المؤسسة على تحقيق النمو والزيادة المستمرة في الأرباح المحققة والمتوقع تحقيقها في المستقبل عن طريق زيادة العائد على الأموال المستثمرة.

وهناك عوامل تؤثر على الأداء المالي ونسب المالية، وتقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

1-العوامل الداخلية

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع، وتقليل التكاليف والمصروفات، وأهم هذه العوامل[1]:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة؛
- إدارة السيولة؛
- المؤشرات الخاصة بالربحية.

2-العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة على هذه التغيرات، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية، وأهم هذه التغيرات:

- التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات؛
- القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات ومنافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

[1] عاطف وليم أندرواسن، **مرجع سابق**، ص103.

المبحث الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

يرتبط نظام الرقابة الداخلية وعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ارتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضهما البعض داخل المؤسسة، ويسعيان بدورهما إلى تحقيق نفي الأهداف بغية اكتشاف النقائص والثغرات واقتراح التصحيحات والخطط المستقبلية واتخاذ القرارات السليمة، فتقييم الأداء يعتبر جزءا من نظام الرقابة الداخلية، وإذا كانت الرقابة تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه فإن عملية تقييم الأداء هو عبارة عن تحليل النتائج وإظهار جوانب القوة والضعف التي تكتشف عند إنجاز الأنشطة داخل المؤسسة.

المطلب الأول: علاقة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء هي جزء من عملية الرقابة فقد عرفها أحد الباحثين " الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي تصل إلى هدف محدد، وإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية لكي يتم اتخاذ قرارات جديدة لتصحيح مسارات الأنشطة في حالة انحرافها أو تأكيد مساراتها الفعلية إذا كانت تتجه فعلا إلى الإنجازات المرغوبة، أي أن العملية الرقابية الشاملة بما فيها تقييم الأداء تختص أساسا بوظيفتين، الأولى هي محاولة رفع الأنشطة في الاتجاهات المحققة للأهداف ومنعها من الانحراف، والثانية تصحيح مسارات الأنشطة، وهذا هو تقييم الأداء.[1]

وحسب **FAYOU** الرقابة على التحقق عما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات

الصادرة والمبادئ المحددة، وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف الموضوعة والتعليمات الصادرة والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تطبق على كل شيء.

ومن خلال تعريف **FAYOU** يمكن ملاحظة التداخل الكبير بين تقييم الأداء والرقابة من حيث الغرض منها، واعتبر **COULAU** و**DERVAUX** أن الهدف من مراقبة التسيير هو ضمان أن القرارات التي اتخذتها الإدارة العليا يتم تتبعها بفعالية وكفاءة من أجل تحسين أداء المؤسسة.[2]

المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي من خلال نظام الرقابة الداخلية

إن عملية تحسين الأداء هي عملية إدارية ترتكز على المخرجات الكلية للمنظمة من خلال جهود مستمرة للضبط والتحسين، بدلا من البحث عن الأخطاء أثناء العمل، وذلك بتقليل الفجوة بين ما يجب أن يكون وما نحن عليه، وهي العملية المستمرة والمنهجية لتضييق الفجوة بين الأداء الحالي والنتائج المرغوب فيها.

إن من أهم الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية، لحماية النقدية والأصول المادية للمنشأة والتي تلجأ هذه الأخيرة إلى

[1] محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسة في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2013، ص10.

[2] كوثر بوغابه، **دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص59.

توفير نظام معلوماتي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة والتي تستغلها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة، فأي خلل يطفوا على نظام المعلومات المحاسبية فإنه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية والتي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام على التوالي في توصيل المعلومات المالية الهامة أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية[1].

لذا يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها مثل المواد الأولية، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي كمنتج جديد"معلومات صالحة للاستعمال".

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة ومصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم، ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصداقية والدقة وحتى تكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة، ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق حسابات والذي بعد قيامه بفحص وتدقيق ورقابة الأعمال بالمؤسسة وبعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبة والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحظات والتوصيات التي يراها ضرورية.[2]

ومن هنا تتضح لنا علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في المؤسسة، فوجود نظام رقابي داخلي فعال وجيد فإنه يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي فهي نفسها مدخلات التحليل المالي، فوجود نظام رقابي فعال يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

[1] عبد الوهاب محمد حبين، **تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2009، ص59.

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص91.

الشكل 2: علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في المؤسسة

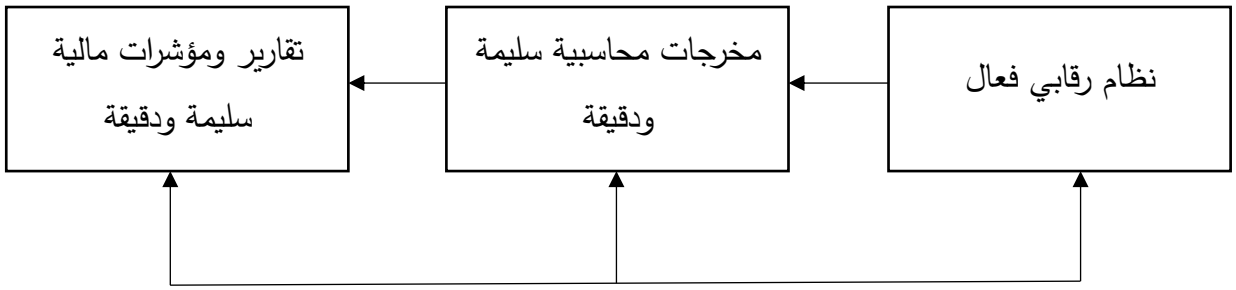

المصدر: عتيقة مجنح، **دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005-2006، ص83.

المطلب الثالث: تقرير المراجع الداخلي وأثره في تقييم الأداء

تنتهي كل مراجعة سواء كانت داخلية أو خارجية، مالية أو تشغيلية بكتابة التقرير، فبعد ما يقوم المراجع الداخلي بكل خطوات الفحص والمراجعة وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يقدمه للإدارة والذي يشمل كل ملاحظاته، كما أنه يقدمه على شكل نصائح وتوجيهات للإدارة المالية فيما يخص تقييم الأداء المالي من خلال الموارد وكيفية استخدامها والذي يكون مرفقا بعدد من أدلة الإثبات، وتنطوي عملية إعداد تقارير المراجعة الداخلية على ثلاث مهام وهي الإعداد، التسليم والتأثير.

وعادة ما يتم الإفصاح في معايير المراجعة الداخلية بأسلوبين:

- **المقابلات:** يتم من خلالها المناقشة مع المعنيين بالمراجعة في نهاية الفترة؛
- **التقرير المكتوب:** في حين أن هذا الأسلوب هو أسلوب رسمي يقوم على التقرير المكتوب.

أولا: تعريف التقرير ومعايير إعداده في المراجعة الداخلية

1-تعريف التقرير

يمكن تعريف التقرير على أنه: "عرض لمعلومات جديدة أو تحليل لقرار اتخذ في الماضي أو توصية باتخاذ قرار مستقبلا".

وفي تقرير المراجع الداخلي حول العمليات المالية فإن المراجع الداخلي المالي يقوم بمراعاة:[1]

- التغير في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- التغير في بعض ظروف المشروع والتي تستدعي تغيرات محاسبية فحين أنها لا تتغير في المبادئ المحاسبية، أو تغيرات ليس لها أي علاقة بالمحاسبة ولكنها تمس المشروع كتغير القوة الشرائية.

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات :الناحية النظرية والعملية**، دار وائل، عمان، 2004، ص17.

2-معايير إعداد التقرير في المراجعة الداخلية

وهناك معايير يجب على المراجعين الداخليين اعتمادها عند إعدادهم لهذا التقرير وهي:

- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص المراجعة.
- يجب مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.
- قد تنطوي التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.
- يجب أن تعرض التقارير الغرض والنطاق والنتائج.
- يجب أن يفحص ويقيم مدير المراجعة الداخلية أو من ينوب عنه لهذا المنصب تقرير المراجعة الداخلية قبل إصداره.

ثانيا: أهداف التقرير

من خلال التقرير فإن المراجع الداخلي يسعى إلى:[1]

- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية المراجعة، والتغيير للأفضل؛
- عكس مجهود إدارة المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا، والتأثير في عملية اتخاذ القرارات؛
- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء المراجعة الداخلية؛
- إبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل، ونقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.

ولابد أن يتضمن تقرير المراجع الداخلي الفحص الذي قام به في مجال القوائم المالية ورأيه المهني، أو عدم إبداء لرأيه مع ذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.

ثالثا: خصائص تقرير المراجع الداخلي

من أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير ما يلي:

1-المنفعة

يجب أن يحقق التقرير هدف معين في خدمة الإدارة، ولا بد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.

2-الشكل الملائم

يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات ويحب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حدى.

[1] خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص21.

3-محدد الهوية

لابد من اشتماله على معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين وأرقام الصفحات.

4-الثبات

يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة، وتتم كتابة التقرير من خلال ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها المرحلة منها والنهائية؛
- **المرحلة الثانية:** تكون متزامنة مع عملية المراجعة، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول؛
- **المرحلة الثالثة:** جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص21.

خلاصة الفصل

يمكن القول أن الأداء بشكل عام باختلاف أنواعه هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية وغيرها، ومدى استغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعل المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها ويرمي تقييم الأداء المالي تحديدا إلى تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل مع أخذ الظروف الاقتصادية المحيطة بعين الاعتبار.

وتستفيد من نتائج تقييم الأداء المالي عدة أطراف في الواقع من أهمها المستثمرون (ملاك المؤسسة الدائنون) مثل البنوك والموردون وحتى العملاء والهيئات الحكومية مثل إدارة الضرائب وغيرها، إلا أن المستفيد الرئيسي يتمثل في إدارة المؤسسة نفسها، حيث أن هذا التقييم يقوم على أساس استعمال عدة أدوات كالقوائم المالية ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، حيث تكتسي أهمية بالغة من حيث كونه يسمح للمؤسسة باتخاذ قرارات مالية وغيرها.

الفصل الثالث:

دراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة

تمهيد

يشهد قطاع التأمين في الجزائر نموا مستمرا، وذلك بدليل ارتفاع عدد المؤمنين من جهة، وارتفاع رقم أعمال الشركات العاملة في القطاع من جهة أخرى، ورغم أن القطاع أصبح يتمتع بالمنافسة الكاملة نتيجة تحريره، إذ يتوفر على أربع شركات عمومية، وستة شركات خاصة، وشركة واحدة مختلطة، وثلاث تعاونيات، وأربع شركات مختصة في التأمين على الأشخاص، وأخيرا شركة واحدة تختص بعمليات الاستيراد والتصدير، إلا أنه لا تزال حصة الأكبر في السوق الجزائري تهيمن عليها الشركات العمومية، خصوصا في مجال التأمين على ورشات تشييد البناءات، حيث تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من بين الشركات العمومية المتعلقة بالتأمين في مختلف المجالات التي تقدمها هذه الأخيرة.

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصول السابقة، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي للمؤسسة الاقتصادية، حيث أخذنا الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة كميدان لإجراء هذه الدراسة، كمحاولة لإبراز الجوانب المتعلقة بالبحث والمتمثل في دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي، من خلال توزيع استمارات الاستبيان على الموظفين الإداريين في المؤسسة، في محاولة لمعرفة دور نظام دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

حيث قسمنا هذا الفصل لدراسة النقاط التالية:

المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، وعرض عام لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ولاية ميلة محل الدراسة.

المطلب الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT تكريسا لمبدأ التخصص الذي كان منتهجا في فترة السبعينات والثمانينات، وسوف يتم تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من خلال التعرف على نشأتها، تطورها، مهامها، مواردها البشرية وهيكلها التنظيمي.

أولا: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

لقد ظهرت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في ظل محيط يتميز باحتكار الدولة لنشاط التأمين وتخصص شركات التأمين، فقد تأسست في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 82–85، وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، هذه الأخيرة التي كانت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والنقل، ونظرا لأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين تم توليد هذه الشركة عن الشركة الجزائرية للتأمين CAAR، وقد كانت تدعى عند إنشائها **بالشركة الجزائرية لتأمينات النقل**، لتتخصص بذلك في أخطار النقل سواء تعلق ذلك بالنقل البري، البحري أو الجوي.

ومع بداية الإصلاحات والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في إطار السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق تحولت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من شركة عمومية إلى شركة اقتصادية ذات أسهم **(EPE/SPA)** وذلك في أكتوبر 1989، ونتيجة لهذا التوجه نحو الاستقلال الذاتي في تسيير الشركة قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع بذلك من محفظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى المتمثلة فيما يلي:[1]

- تأمين الأخطار الصناعية كالتأمين ضد الحريق؛
- تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السيارات.

ونتيجة لهذا التحول في نشاط الشركة قام مسئولوها بتعديل اسمها حيث أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية للتأمينات بدلا من الشركة الجزائرية لتأمين النقل.

[1] CAAT ASSURANCE, **Découvrez la CAAT**, 2017, Il a été vu le 16/05/2022, lien : **https://www.caat.dz**

ومع إلغاء مبدأ تخصص شركات التأمين سواء بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT أو باقي الشركات الفاعلة بدأت تظهر المنافسة بينها مع البقاء دائما في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين إلى أن جاء عام 1995 وبموجب الأمر 95/07 الذي ألغى مبدأ احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح السوق الوطني أمام المتعاملين الخواص المحليين أو الأجانب، الأمر الذي أدى بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT إلى إعادة تنظيمها محاولة منها للتكيف والتأقلم لممارسة الأخطار الجديدة ومواجهة الوضع الجديد.

تعرض الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT حاليا مجموعة منتجاتها التأمينية من أجل تغطية الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها زبائنها (أشخاص طبيعيون أو معنويون) سواء في ممتلكاتهم أو في حياتهم الاجتماعية أو المهنية وهي تسعى من أجل ذلك لخلق توافق بين المنتجات التي تعرضها والرغبات والتطلعات المحتملة لزبائنها، وقد ساهمت الشركة برأس مال يقدر 6.000.000 دج في 1985، وانتقلت إلى 10.000.000 دج سنة 1992، ليصل حاليا إلى 22.000.000 دج.

تحتوي الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT على 08 وحدات متواجدة عبر التراب الوطني على النحو التالي:[1]

- ثلاث وحدات في الجزائر (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش)؛
- وحدة في عنابة؛
- وحدة في قسنطينة؛
- وحدة في سطيف؛
- وحدة في وهران؛
- وحدة في غرداية.

ثانيا: مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ومواردها البشرية

سيتم التطرق إلى أهم مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وحوصلة لمواردها البشرية فيما يلي:

1/ مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

بصفة عامة تتمثل مهامها فيما يلي:

- التأمين من الأخطار وتعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر؛
- تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني؛
- المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة؛

[1] استنادا إلى **وثائق داخلية** للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

- تمويل المشاريع الائتمانية.

ولتحقيق هذه النشاطات يتطلب من المؤسسة الأخذ بالتوجيهات التالية:

- الكفاءة والفعالية في تسيير العقود؛
- إمكانية الرفع والتحكم في التوازن المالي؛
- التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للزبائن، خاصة استعمال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات؛
- تحسين وتحديث وتسيير الموارد البشرية.

2/ الموارد البشرية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

مع أول سنة لمباشرة نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT كان عدد عمالها حوالي 300 عامل ليصل في نهاية 2019 إلى 1681 عامل مع تحسن ملحوظ في نسبة ومستوى التأطير.

إن الزيادة المعتبرة في كم ونوع عمال الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT سنويا راجعة لاستراتيجيتها المنتهجة فيما يخص التوظيف والتكوين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص، وممارسة الشركة لفروع تأمين جديدة هذا من جهة، ونظرا لتوسع شبكتها التجارية سواء المباشرة أو غير المباشرة من جهة أخرى، ونظرا لأهمية العنصر البشري في الشركة، كونت مديرية مركزية مكلفة بالموارد البشرية وتكوينها، حيث تسهر هذه المديرية على ما يلي:

- توظيف كفاءات مطابقة للمواصفات المهنية المحددة؛
- تكوين ورسكلة الموظفين لمسايرة تطور الأنشطة ونمو الشركة؛
- التكفل بالمتربصين والسهر على إمدادهم بالوثائق اللازمة لإعداد بحوثهم.

ويمكن تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من حيث نشاطاتها المختلفة والمتعددة ونسب تطورها خلال السنتين 2018-2019 بالأرقام والنسب من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: البيانات المالية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنتي 2018-2019.

الوحدة: آلاف دج

العناوين (المواضيع)	2018	2019	نسبة التطور
التسيير الفني			
الإنتاج	24 125 610	24 589 110	**2%**
التعويضات	12 062 242	12 942 434	**7%**
مخصصات المطالبات المستحقة الدفع	13 879 173	15 019 113	**8%**
عقود إعادة التأمين	11 633 152	12 254 186	**5%**
لجان إعادة التأمين	1 890 226	2 039 522	**7%**
المطالبات المستحقة الدفع من قبل شركات إعادة التأمين	4 711 817	4 936 941	**5%**
التسيير المالي			
الاستثمارات المالية	31 543 349	34 032 094	**8%**
المنتجات المالية	1 278 932	1 584 286	**24%**
التنظيم الإداري			
تكاليف التسيير	4 686 818	5 266 872	**12%**
العمال	1 652	1 681	**2%**
القدرة المالية والملاءة			
رأس المال	20 000 000	20 000 000	**0%**
حقوق الملكية	24 593 095	25 842 167	**5%**
هامش الملاءة المالية	25 934 469	27 953 130	**8%**

Source : CAAT Algérie, **Rapport annuel 2019**, p06

من خلال تحليل **الجدول رقم (02)** الذي يمثل البيانات المالية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنتي 2018-2019، مقومة بالدينار الجزائري، توصلنا إلى:

أ/ الإنتاج: تتمثل منتجات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في (التأمين على المخاطر الصناعية، التأمين على أخطار البناء والكوارث الطبيعية، التأمين على السيارات، تأمين النقل، التأمين الزراعي، تأمين الائتمان)، حيث تميز النشاط الإنتاجي للسنة المالية 2019، على وجه الخصوص بزيادة في معدل دوران بنسبة **2٪** مقارنة بالسنة المالية 2018، وبالتالي فإن معدل النمو هذا تم تحقيقه في إطار بذل مجهودات

أكثر تمثلت في تنويع وتطوير جودة الخدمات في سوق يتميز بسياق اجتماعي اقتصادي معقد ومنافسة شاقة.

ب/ التعويضات، مخصصات المطالبات المسحقة الدفع، عقود إعادة التأمين: فيما يتعلق بإدارة التعويضات، حققت الشركة مستوى كبيرا من الإنجاز، حيث تتمثل هذه الأخيرة في تعويض المؤمن لهم الذين وقعوا في أخطار مؤمن ضدها من طرف الوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT والذي ترجم من خلال التطور الكبير له خلال سنة 2019 الذي قدرت نسبته بـ: **7%** مقارنة بسنة 2018، وبالتالي التعويضات بلغت 12.9 مليار دينار بزيادة قدرها 880 مليون دينار، هذا المبلغ يعبر عن حجم المعلومات وجودة الفائدة.

فيما يتعلق بإعادة التأمين ولجان إعادة التأمين، تجدر الإشارة إلى أن السياسة التحوطية المنفذة سمحت للشركة بالحفاظ على مستوى جيد من رصيد حساباتها الفنية بزيادة قدرها **5%** و**7%** على التوالي مقارنة مع سنة 2018.

ج/ المطالبات المستحقة الدفع من قبل شركات إعادة التأمين: بلغت نسبة الزيادة **5%** سنة 2019، حيث تتمثل هذه المستحقات فيما يجب تسديده من طرف وكالات التأمين الأخرى للوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT مقارنة بالسنة التي تسبقها بزيادة معتبرة.

د/ الاستثمارات المالية والمنتجات المالية: الابتكارات المستمرة، والاتصالات المتنوعة والقرب من حاملي الوثائق تشكل بالنسبة للشركة المحاور الثلاثة التي يتم تشكيل مصفوفة العلاقة حولها إلى حد كبير، فالعميل يقوم بالتقدم إلى الوكالة على أساس توافر وتنوع وجودة الخدمات المقدمة، هذه الإجراءات تجعل من الممكن الحفاظ على ولاء المؤمن لدى شركة التأمين وكسب ثقة العملاء الجدد، بهذا المعنى، وهذا ما نراه في زيادة نسب الاستثمارات المالية ومنتجاتها بنسب **8%** و**24%** على التوالي وتأكد على تطوير هذه الاستثمارات والمنتجات إلى حد كبير.

و/ تكاليف التسيير والعمال: نلاحظ زيادة في تكاليف التسيير حيث زادت بنسبة **12%** سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وذلك راجع إلى القرارات والتدابير التي تتخذها الوكالة من أجل تطوير وتحفيز موظفيها.

زادت القوى العاملة الإجمالية للشركة، في جميع الفئات، من موظفين حيث كانت سنة 2018 إلى 1681 موظفا سنة 2019، بزيادة قدرها 29 موظفا بنسبة **2%**.

هـ/ رأس المال، حقوق الملكية وهامش الملاءة: لا تزال الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT تحتفظ بهامش ملاءة مريح إلى حد ما، حيث بلغ مجموع عناصر هامش الملاءة المالية 27.9 مليار دينار، يغطي ثمانية (08) أضعاف الهامش الذي سيتم تشكيله على أساس الديون الفنية وستة (06) أضعاف يحدد الهامش على أساس الأقساط الصادرة والمقبولة بعد الإلغاء.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

قامت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بإعادة هيكلها التنظيمي فنجد أن الوظائف التقليدية للشركة

قد استكملت بوظائف جديدة مثل: التسويق، المراجعة، التخطيط، الإعلام الآلي، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

الشكل 3: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

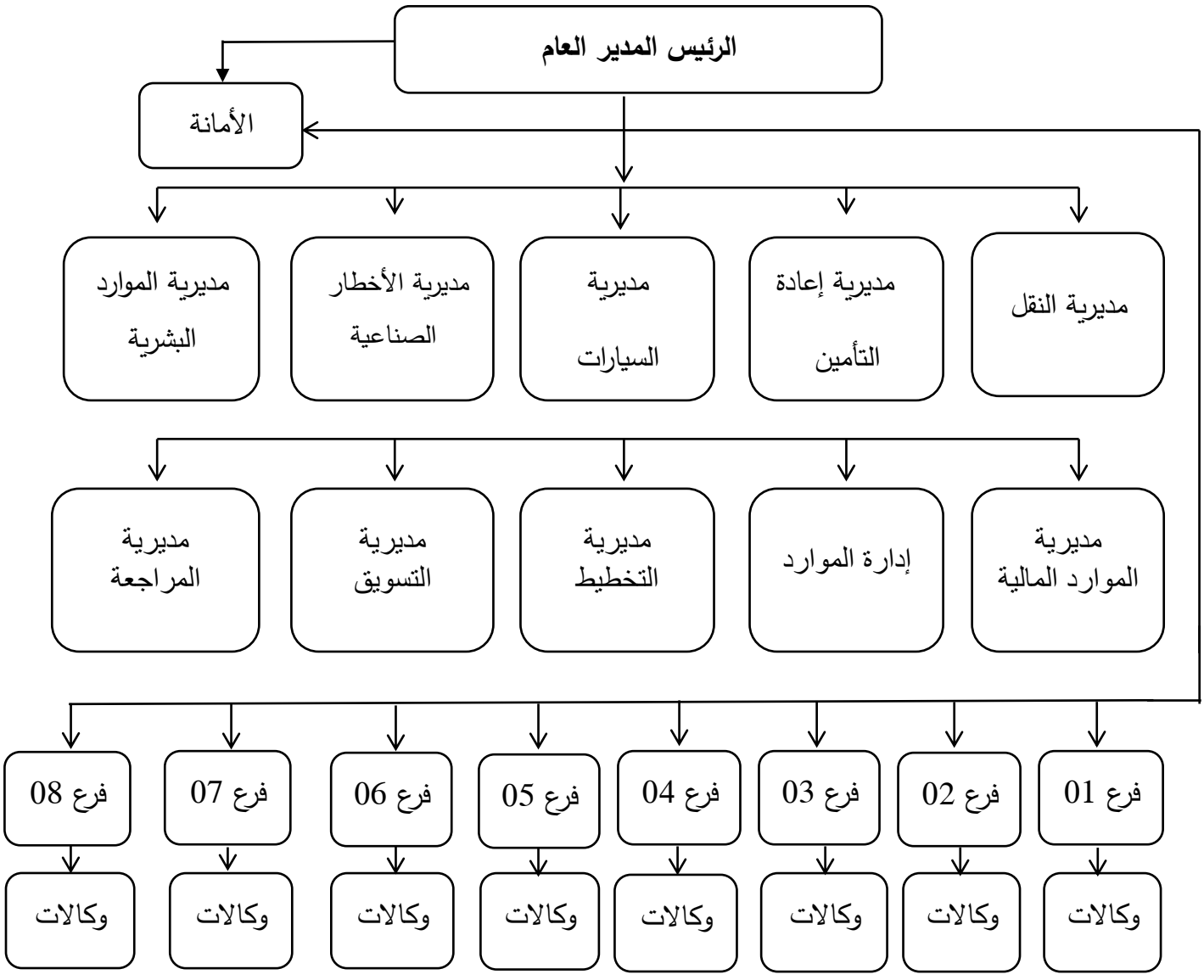

المصدر: استنادا إلى وثائق داخلية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

المطلب الثاني: عرض عام لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة

في هذا الجزء سنحاول التركيز على وكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميلة التي هي محل الدراسة، حيث تطرقنا إلى تقديم الوكالة وهيكلها التنظيمي، والعلاقات المختلفة للوكالة.

أولا: التعريف بوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ولاية ميلة

وهي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تلعب دورها في التأمين المباشر مع الزبائن، وتعتبر هذه الوكالة وحدة من بين وكالات متفرعة من المديرية الجهوية بقسنطينة، تأسست في 22 فيفري 2004، ورمزها التجاري "**314**".[1]

يقع مقر الوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميلة في دائرة ميلة، ولاية ميلة في شارع نوار بن قارة، إذ تحتل موقعا هاما نظرا لما يجاورها من مؤسسات اقتصادية هامة عمومية وخاصة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميلة

الشكل 4: الهيكل التنظيمي لوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع ميلة.

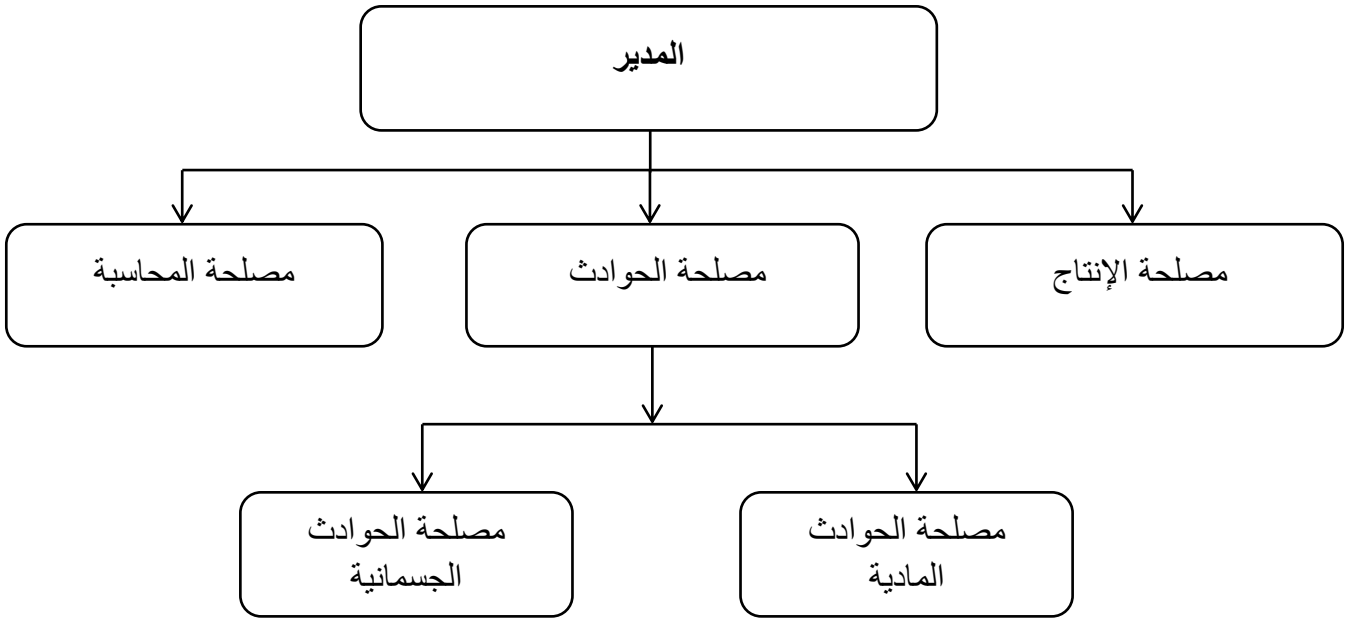

المصدر: استنادا إلى وثائق داخلية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة.

1/ المدير: هو المسئول الرئيسي والمشرف على تسيير الوكالة داخليا وخارجيا، يتولى كل الشؤون الإدارية ويقوم باتخاذ القرارات، ويقوم بإصدار التعليمات والأوامر للعمال، يتلقى هذا الأخير أوامره من المدير الجهوي (قسنطينة)، وله مجموعة من المهام والمتمثلة:

- مراقبة جميع أعمال المصالح؛
- مراقبة الموظفين داخل الوكالة؛

[1] استنادا إلى **وثائق داخلية** للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

– المصادقة على جميع الأعمال؛

– عرض الخدمات.

2/ مصلحة الإنتاج: هي مصلحة تقنية تعتبر العمود الفقري للوكالة، تعد المصدر الرئيسي لدخول الأموال عن طريق عقود التأمين المختلفة ومن أهم ما يؤمن عليه: "تأمين السيارات، تأمين الأخطار الصناعية والتجارية، تأمين النقل، تأمين البنايات ...الخ."

3/ مصلحة التعويضات والمنازعات (الحوادث): وتضم الحوادث المادية والجسمانية.

أ/ الحوادث المادية: ويعني هذا القسم بالحوادث التي تحدث من جراء حوادث المرور، حوادث البناء وغيرها أو الحوادث المختلفة ومن أهمها:

– معاينة المعلومات المبلغ عنها، حول الحوادث والأخطار الواقعة فإذا كان الخطأ من طرف المؤمن لدى الوكالة تقوم بتعويض الطرف الأخر، وإذا كان العكس تقوم بتعويض المؤمن له ثم تتصل بالشركة المؤمنة للطرف المسئول عن الحادث.

– تحديد ملفات لتسجيل التصريحات المبلغ عنها؛

– تحديد نسبة التعويض عن طريق الخبير؛

– تعويض المؤمن له بالمبلغ المستحق المحدد من طرف الخبير.

ب/ الحوادث الجسمانية: ويهتم هذا القسم بالحوادث التي تخلف جرحى أو قتلى أو ضحايا أصيبوا بجروح مهما كان نوعها، أو أي حالات أخرى (جسمانية)، وهنا يقوم هذا القسم بما يلي:

– دراسة ملف الحادث واستدعاء الضحايا أو أقربائهم.

– القيام بتحديد نسبة العجز بكل أنواعه، وهذا طبعا بناء على تقرير الطبيب الشرعي وعلى أساسه تحدد قيمة التعويض.

4/ مصلحة المحاسبة والمالية: من المهم أن تكون للمؤسسة مصلحة محاسبية لضبط حساباتها وضمان التوازن لها، وأي وكالة تأمين ككل وكالة هي بحاجة إلى محاسبة، حيث أن محاسبة التأمين هي محاسبة خاصة، لأن معظم الحسابات التي تضبطها هي عبارة عن عمليات مالية وليس لديها ميزانية، ومن مهامها:

– إصدار الشيكات الخاصة بالتعويض؛

– ضبط العمليات اليومية؛

– تسديد وتسوية المستحقات التي عليها.

وبما أن الوكالة عبارة عن مؤسسة اقتصادية، فلابد من وجود علاقات داخلية –وأخرى خارجية– للوكالة، وتتمثل هذه العلاقات فيما يلي:

– **العلاقة بين المحاسبة ومصلحة الإنتاج:** تتمثل العلاقة بين هاتين المصلحتين في تحويل العقود المبرمة بشتى أنواعها من الزبائن خلال اليوم (نسخة من العقود) من طرف مصلحة الإنتاج إلى مصلحة المحاسبة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتسجيلها وتقييدها بالدفاتر المحاسبية.

– **العلاقة بين المحاسبة ومصلحة الحوادث:** تتمثل العلاقة الأساسية بين هاتين المصلحتين في تحويل ملفات التعويض الواجب دفعها للمؤمنين لهم من طرف مصلحة الحوادث إلى مصلحة المحاسبة، وتشمل هذه الملفات أمر بالتسديد حيث تقوم هذه الأخيرة بتحويل الملفات إلى قيود محاسبية في دفاتر المحاسبة، وفي حالة وجود أي خطأ يرجع الملف إلى مصلحة الحوادث للنظر فيه.

المطلب الثالث: مراحل إبرام عقد التأمين على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

سنتعرف في هذا المطلب على كيفية الاكتتاب على مستوى الوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT وأهم الإجراءات المتخذة التي يتضمنها العقد.

أولا: كيفية الاكتتاب

عندما يرغب شخص بأن يؤمن ضد خطر معين يتوجه إلى وكالة الجزائرية للتأمينات CAAT أين يستقبل في مصلحة الإنتاج من طرف المكلف بالزبائن للقيام بعقد التأمين المراد عقده.

ففي التأمين ضد حوادث البناء، يتقدم الشخص لطلب عقد التأمين، فإذا قبلت وكالة التأمين أن تؤمن ضد الخطر المطلوب ضمانه، يجب أن يحتوي عقد التأمين على الوثائق والبيانات التالية:[1]

– الصفقة ومبلغها؛

– الاسم القانوني الشركة، عنوانها، نوع نشاطها؛

– التعيين Situation de risque؛

– الضمانات الممنوحة؛

– تاريخ الاكتتاب وتاريخ سريان العقد ومدته؛

– طبيعة الأشغال المراد انشائها؛

– معاينة الخطر La visite de risque **(obligatoire)**؛

– الأمر بالخدمة.

[1] مقابلة مع **رئيسة مصلحة الأخطار المتعددة بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ميلة**، الجزائر، في 2022/05/17.

يجب على المؤمن معرفة طبيعة نشاط ورشة البناء بالإضافة إلى مختلف المؤثرات التي من الممكن أن تنعكس بالسلب أي أن تقوم بتعطيل سيرورة نشاط الورشة، ومن بين هذه المؤثرات:

- الظروف المناخية بالدرجة الأولى؛

- ظروف أخرى تتمثل في الكوارث الطبيعية (فيضانات، زلازل...).

أيضا يجب على المؤمن معرفة الخصائص التقنية للورشة (كون الورشة ورشة بناء مباني، ورشة تشييد مصانع...) وخصائص العتاد المستعمل وطرق البناء، وكذلك هامش التفاوت في آجال تنفيذ الأشغال (في حالة التأخر في تسليم المشروع).

في الأخير يجب على المؤمن معرفة شروط الوقاية المتخذة أثناء تنفيذ الأشغال (عتاد وقاية الأشخاص، الوقاية من الحرائق...).[1]

تبعا لهذه الاعتبارات، يقوم المؤمن بتسعير مبلغ التأمين الخاص بالورشة أخذا في حسابه مدة الأشغال بما فيها مدة الصيانة ومبلغ الخلوص (مبلغ يتحمله في كل المؤمن له عند أداء تعويض عن حادث).

ثانيا: الإجراءات المتخذة في حالة وقوع الخطر

يقوم المؤمن له بالتصريح في حالة وقوع حادث في أجل محدد لا يتعدى **07 أيام** من تاريخ وقوع الحادث.

- أخذ الإجراءات اللازمة لتحديد حجم الأضرار.

- تقديم كل الوثائق المتعلقة بالحادث (محضر المعاينة) وكل المعلومات التي تفيد المؤمن وتسهل عمله من أجل التقييم والتعويض.

[1] LES ASSURANCES ENGINEERING, **CAAT ASSURANCE**, Algérie, Mai 1989, p 05.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

قصد التمكن من معرفة دور المراجعة الداخلية للوكالة الجزائرية للتأمينات "CAAT" (ولاية ميلة) من وجهة عمالها، وحيث أن المراجعة الداخلية تمثل المتغير المستقل، وتحسين الآداء المالي يمثل المتغير التابع، تم الاستعانة بأسلوب الاستبيان وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة على عمالها في شكل عبارات خاصة بأبعاد المراجعة الداخلية وتحسين الآداء المالي، ولتحليل الاستبيان استخدمنا لهذا الغرض برنامج "SPSS V20" الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical Package for social sciences" بالإضافة للأدوات الإحصائية اللازمة.

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

أولا: تحديد مجتمع الدراسة:

بما أن الهدف من الدراسة هو استقصاء عمال شركة "CAAT" للتأمينات (ولاية ميلة) لمعرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين الآداء المالي، فقد شمل مجتمع الدراسة فئة من عمال الوكالة.

ثانيا: اختيار نوع وحجم العينة:

في دراستنا تم اعتماد أسلوب المعاينة القصدية في تحديد عينة الدراسة، وهذا لمعرفة آراء المجتمع المستهدف، وهي عينة تعالج بنفس طريقة العينة العشوائية باعتبار أن المستجوبون يحملون نفس الخصائص، وهذا النوع من العينات يتناسب وطبيعة دراستنا، وقد اشتملت العينة على 40 عامل أي أن حجم العينة هو 40 مفردة، وبهدف ضمان مصداقية الإجابات فقد تم الأخذ بعين الاعتبار تسليم الاستبيان يدا بيد للعمال خلال فترة التربص بمقر الشركة "CAAT"، ثم يشرح لهم كيفية ملئ الاستبيان، وتوضيح العبارات التي يتضمنها وبعدها يجيبوا عن الأسئلة.

المطلب الثاني: أدوات جمع والتحليل الإحصائي لمعلومات وبيانات الدراسة

أولا: أدوات جمع البيانات والمعلومات

اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبيان لجمع بيانات عينة من عمال الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" وكالة ميلة، وقد تم إتباع الخطوات التالية لبناء وتصميم هذا الاستبيان:

- الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء وصياغة فقرات الاستبيان.

- استشارة عدد من الأكاديميين بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لتحديد أبعاد الاستبيان وكذا فقراته.
- محاولة وضع مجموعة من العبارات لتغطية كل بعد من أبعاد الدراسة.
- وتصميم الاستبيان الأول، وعرضه على مجموعة من المحكمين من أساتذة المركز أصحاب التخصص.

بناءا على آراء المحكمين تم ضبط وتعديل عبارات الاستبيان، مع حذف وإضافة بعض العبارات حسب أهميتها، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين أساسيين، القسم الأول يتعلق بالبيانات الشخصية والوظيفية الخاصة بالعمال يشمل مجموعة من العبارات تتعلق بالجنس والعمر والمستوى التعليمي والمهنة والخبرة المهنية، أما القسم الثاني فيتعلق بالبيانات الموضوعية و به محورين، محور يتعلق بالمراجعة الداخلية، و يحتوي على عبارات تتعلق بأبعاد المراجعة الداخلية، وهي تمثل المتغيرات الفرعية المستقلة الخاصة بالدراسة، ومحور آخر به عبارات تتعلق الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية تمثل المتغير التابع.

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي المناسبة المثل هذه الدراسات، والتي يتم الحصول على نتائجها مباشرة بعد تفريغ بيانات الاستبيان، عن طريق برنامج "SPSS V20" الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical "sciences social for Package حيث تم استخدام نوعين من الأساليب الإحصائية هما:

1. **الأساليب الإحصائية الوصفية:** استخدمنا منها:

- **التوزيع التكراري:** من خلال هذا الأسلوب يمكن التعرف على تكرارات الإجابات والنسب المئوية، ومن خلاله يمكن الحصول على مختلف الأشكال البيانية التي تساعدنا في التعرف على خصائص العينة المدروسة.
- **الوسط الحسابي:** من أجل معرفة مدى تركز الإجابات في إختيار معين لدى أفراد العينة.
- **الإنحراف المعياري:** من أجل معرفة مدى تشتت الإجابات لدى أفراد العينة عن وسطها الحسابي

2. **الأساليب الإحصائية الاستدلالية:** إستخدامنا منها ما يلي:

- **اختبار"Alpha s'Cronbach"**: من أجل معرفة صدق وثبات البيانات.

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة

من أجل عرض نتائج دراستنا المتعلقة بتقييم دور المراجعة الداخلية من وجهة نظر العمال بشركة CAAT للتأمينات، تم تفريغ استبيانات الدراسة المجمعة من طرفنا في برنامج "SPSS v20" لهذا الغرض، وسنتناول فيما يلي عرض ما توصلنا إليه من نتائج.

أولا: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من أساتذة التخصص للقيام بتحكيمه أنظر الملحق رقم 1 من خلال معرفة مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، بالإضافة العملية التدقيق اللغوي كسلامة اللغة وصياغة الجمل والعبارات، ومعرفة درجة شمول عبارات الاستبيان المشكلة الدراسة، وتم تعديل وضبط الاستبيان وفق الملاحظات المقدمة.

ومن أجل التحقق من ثبات وصدق أداة الدراسة، تم استخدام اختبار معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's وهذا القياس الثبات، ونشير إلى أن معامل الصدق الذاتي لا تظهر قيمته ضمن مخرجات برنامج "SPSS v20" لذا نقوم بحسابها (وهي تساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات) وإدراجها في الجدول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول 3: نتائج اختبار معامل الثبات ومعامل الصدق لأبعاد الدراسة.

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
المحور الأول	15	0.659	0.811
المحور الثاني	20	0.791	0.889
إجمالي فقرات الاستبيان	35	0.801	0.894

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSS v20"

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل نسب الاختبار لثبات مقاييس الدراسة كانت مرتفعة، أو أكبر من النسب المعتمدة من قبل الإحصائيين المقدرة بـ (60%) حيث بلغت قيمة معامل الفا كرونباخ لكل فقرات الاستبيان (0.801) وهي قيمة مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، ومنه يمكن القول بأن أداة الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي والصدق.

ثانيا: خصائص عينة الدراسية

من أجل معرفة خصائص العينة المدروسة تم الاعتماد على إجابات عمال شركة "CAAT" للتأمينات بولاية ميلة، التي تخص الجزء الثاني المتعلق بالبيانات الشخصية للعينة المدروسة من الاستبيان، وهو ما سيتم توضيحه فيما يأتي:

1. توزيع عينة الدراسة وفقا للجنس: سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفق الجنس (ذكر أو أنثى) من خلال الآتي:

الجدول 4: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	الذكر	الأنثى	المجموع
التكرارات	16	24	40
النسبة المئوية %	%40	%60	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSS V20"

الشكل 5: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

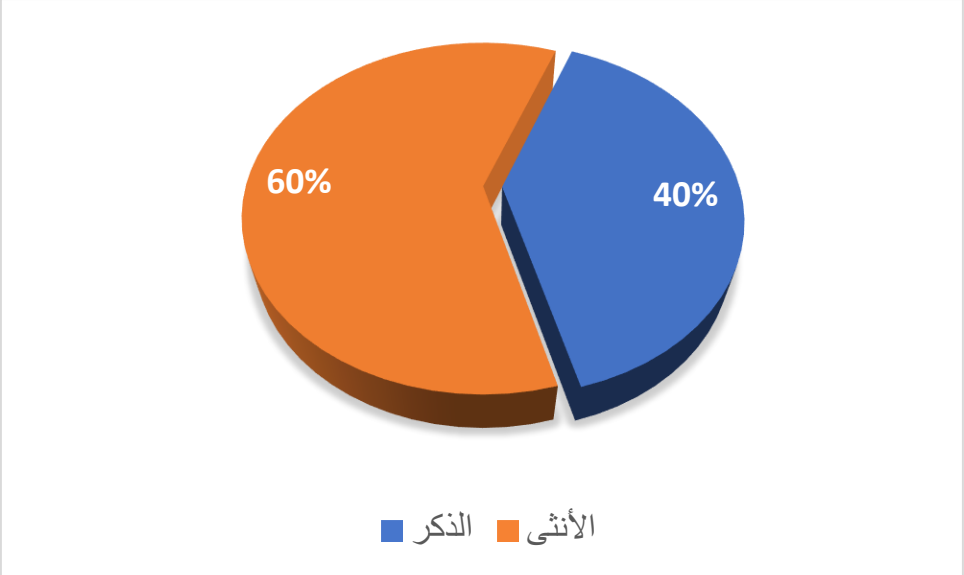

المصدر: مخرجات برنامج "Excel" بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن غالبية افراد العينة إناث إذ قدر عددهم بـ (24) عاملة أي بنسبة (60%)، في مقابل (16) من أفراد العينة كانوا من الذكور أي بنسبة (40%)، نظرا لأن عنصر الإناث موظفين بنسبة أكبر من الذكور.

2. توزيع عينة الدراسية حسب العمر: سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقا الفئات العمرية من خلال الآتي:

الجدول 5: توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	اقل من 25 سنة	1	%2.5
	من 25 – 45 سنة	36	%90
	أكبر من 45 سنة	3	%7.5
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20".

الشكل 6: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

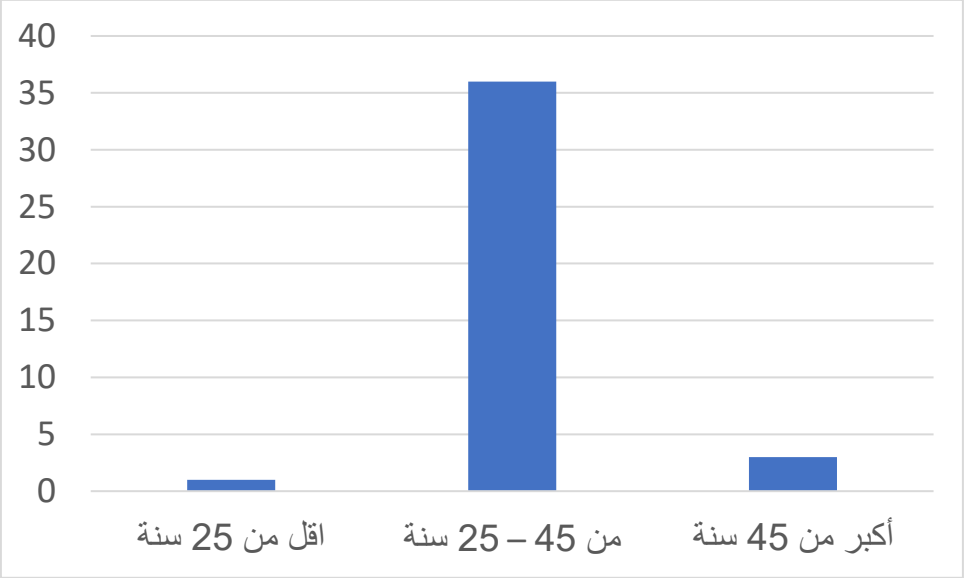

المصدر: مخرجات برنامج "Excel" بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية كانت أكبر نسبة في الفئة الثانية التي تتراوح أعمارهم بين 25–45 سنة بنسبة 90% وعددهم 36، تليها الفئة الثالثة أكبر من 45 سنة بنسبة 7.5 % وعددهم 3، وفي الأخير الفئة الأولى أقل من 25 سنة بنسبة 2.5% وعددهم 1.

3. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقا للمؤهل العلمي من خلال الآتي:

الجدول 6: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
المستوى العلمي	متوسط	0	%0
	ثانوي	6	%15
	جامعي	34	%85
	أخرى	0	%0
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSV20"

الشكل 7: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

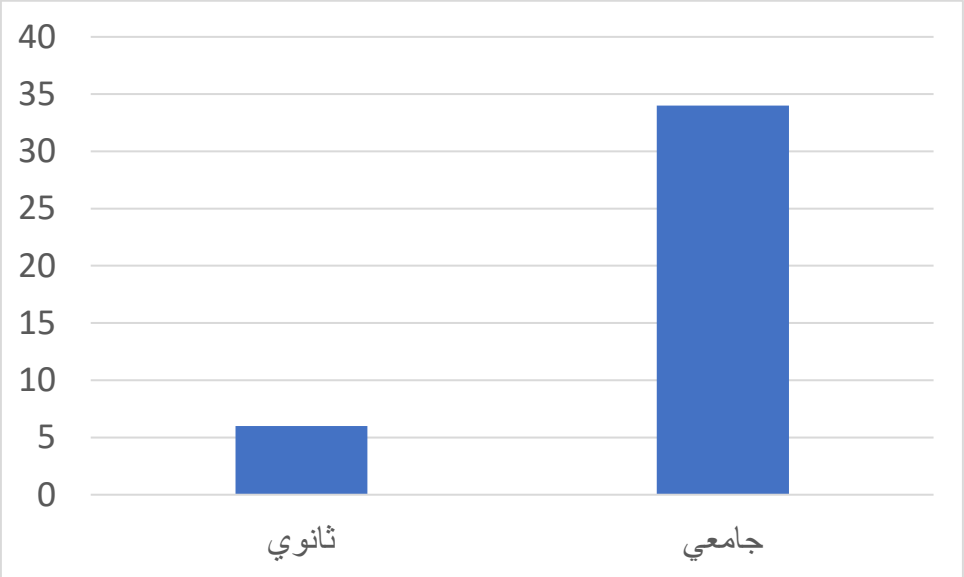

المصدر: بمخرجات برنامج "Excel" بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كانت أغلبية العمال مؤهلهم العلمي جامعي بنسبة 85% وعددهم 34، ثم تليها الفئة ذات المؤهل العلمي ثانوي بنسبة 15% وعددهم 6، وبعدها فئة الدراسات الأخرى بنسبة0% وعددهم 0 وأخيرا فئة المتوسط بنسبة0% وعددهم 0.

4. توزيع عينة الدراسية حسب الوظيفة: سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب مهنة الزبون من خلال الآتي:

جدول 7: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الوظيفة	مراجع	9	%22.5
	محاسب	7	%17.5
	ادارة مالية	24	%60
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

شكل 8: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

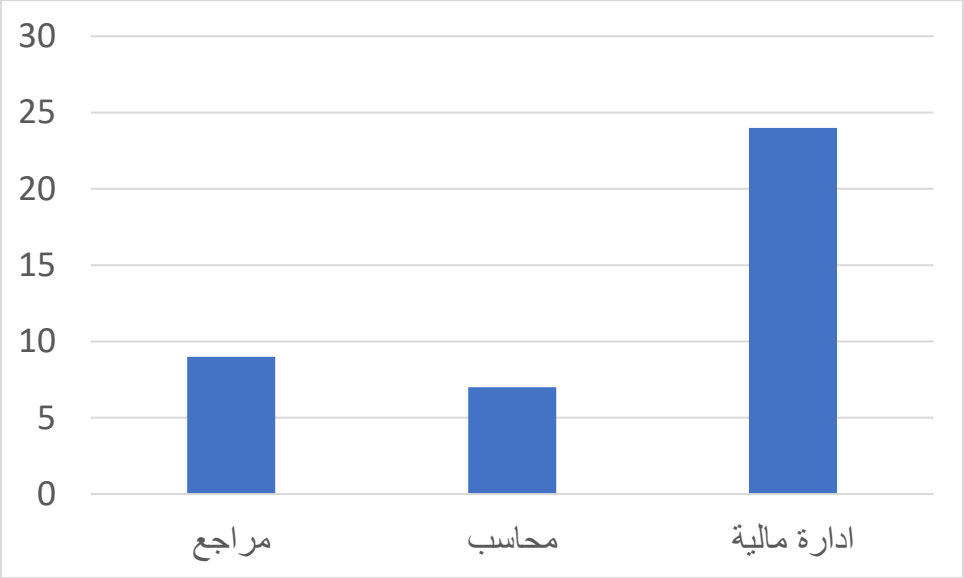

المصدر: مخرجات برنامج "Excel" بالاعتماد على بيانات الدراسة.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة كانت أغلبية العمال من فئة وظيفة إدارة مالية بنسبة 60% وعددهم 24 ثم تليها فئة وظيفة مراجع بنسبة 22.5% وعددهم 9 ثم فئة وظيفة المحاسب بنسبة 17.5% وعددهم 7.

5. توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية: سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفق مدة التعامل مع الشركتين من خلال الآتي:

الجدول 8: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	10	%25
	من 5 إلى 15 سنة	23	%57.5
	من 16 إلى 30 سنة	5	%12.5
	أكبر من 30 سنة	2	%5
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSV20".

الشكل 9: توزيع عينة الدراسة حسب مدة التعامل مع الشركة

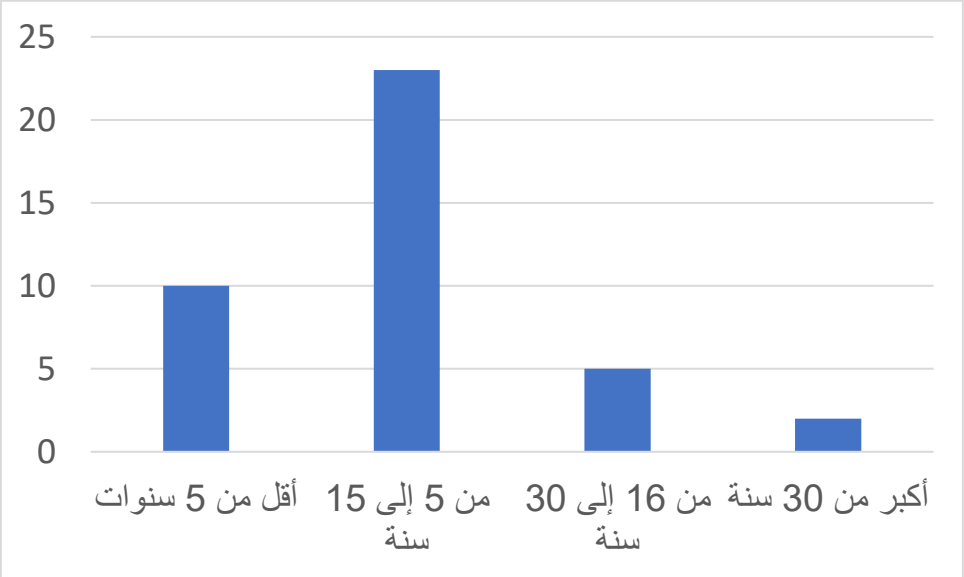

المصدر: مخرجات برنامج "Excel" بالاعتماد على بيانات الدراسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه والشكل البياني أن غالبية عينة الدراسة كانت سنوات عملهم مع المؤسسة من 5إلى 15سنة بنسبة 57.5% في حين كانت نسبة الخبرة المهنية مع المؤسسة لفترة أقل من 5 سنوات 25%، وكانت نسبة الخبرة المهنية مع المؤسسة لفترة من16 إلى30 سنة بنسبة 12.5%، وفي الأخير كانت نسبة الخبرة المهنية مع المؤسسة لفترة أكبر من 30 سنة بنسبة 5%.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة وتحليلها

من أجل اختبار فرضيات الدراسة استخدمنا أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي وهذا ما سنتناوله من خلال ما يأتي:

أولا: تحليل وتفسير اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة:

يتناول هذا العنصر عرضا وتحليلا للبيانات التي تضمنها الاستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع الدراسة، يتضمن الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والنسب المئوية للإجابات المتشابهة الكل الفقرات.

وبما أننا استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي الذي يمثل متغير ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الإجابات، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (5−1=4) ثم تقسيمه على عدد الخلايا (4/5=0.8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم تفسير النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول 9: إجابات الأسئلة ودلالتها.

الرمز	المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	الاتجاه	مستوى القبول
1	من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة	ضعيف جدا
2	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق	ضعيف
3	من 2.60 إلى 3.39	محايد	متوسط
4	من 3.40 إلى 4.19	موافق	مرتفع
5	مرتفع من 4.20 إلى 5	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: عز حسن عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الطبعة الأولى، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 541.

ثانيا: تحليل اتجاهات العمال نحو محور المراجعة الداخلية:

يمكن تلخيص النتائج الخاصة بفقرات هذا المحور من خلال الجدول التالي:

الجدول 10: التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات محور المراجعة الداخلية

	الفقرات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية%					الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما				
1	لتقييم اداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الشركة تكون المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة.	التكرارات	0	3	1	25	11	4.10	0.778	3	موافق
		النسبة%	%0	%7.5	%2.5	%62.5	%27.5				
2	تساهم استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين الاداء المالي.	التكرارات	0	6	4	20	10	3.85	0.975	8	موافق
		النسبة%	%0	%15	%10	%50	%25				
3	يتم وضع نظام للمراجعة الداخلية على مختلف نشاطات الشركة.	التكرارات	0	1	2	29	8	4.10	0.591	2	موافق
		النسبة%	%0	%2.5	%5	%72.5	%20				
4	يستفيد المراجع الداخلي من تربصات ودورات تكوينية.	التكرارات	0	5	8	18	9	3.78	0.947	10	موافق
		النسبة%	%0	%12.5	%20	%45	%22.5				
5	تتوفر المراجعة الداخلية في مؤسستكم على موارد كافية.	التكرارات	2	8	12	18	0	3.15	0.921	14	محايد
		النسبة%	%5	%20	%30	%45	%0				
6	تتو افق وظيفة المراجعة الداخلية مع المعايير الدولية.	التكرارات	4	12	11	8	5	2.95	1.197	15	محايد
		النسبة%	%10	%30	%27.5	%20	%12.5				

7	تقوم المراجعة الداخلية على النشاطات أهمها التقرير الداخلي.	التكرارات	1	4	4	21	10	3.88	0.992	7	موافق
		النسبة%	%2.5	%10	%10	%52.5	%25				
8	يقوم المراجع الداخلي بالمساعدة في اتخاد مختلف القرارات بإنتاج معلومات.	التكرارات	1	4	12	16	7	3.60	0.982	13	موافق
		النسبة%	%2.5	%10	%30	%40	%17.5				
9	أفضل انواع المراقبة الداخلية المراقبة القبلية.	التكرارات	1	2	18	8	11	3.65	1.027	12	موافق
		النسبة%	%2.5	%5	%45	%20	%27.5				
10	تقوم المراجعة الداخلية بتصحيح التأثيرات والإنحرافات في قياس الأداء.	التكرارات	0	3	2	28	7	3.97	0.733	4	موافق
		النسبة%	%0	%7.5	%5	%70	%17.5				
11	تعمل المراجعة الداخلية على تحليل النتائج والاسباب و اتخاد الإجراءات.	التكرارات	0	2	10	23	5	3.77	0.733	11	موافق
		النسبة%	%0	%5	%25	%57.5	%12.5				
12	يعتبر التوجيه والإرشاد من مهام المراجعة الداخلية.	التكرارات	2	1	9	18	10	3.83	1.010	9	موافق
		النسبة%	%5	%2.5	%22.5	%45	%25				
13	توجد علاقة وثيقة بين المراجعة الداخلية والوظائف الأخرى.	التكرارات	0	1	9	21	9	3.95	0.749	5	موافق
		النسبة%	%0	%2.5	%22.5	%52.5	%22.5				
14	تعتبر المراجعة الداخلية من بين الوظائف الواجبة بالمؤسسة.	التكرارات	0	3	3	19	15	4.15	0.864	1	موافق
		النسبة%	%0	%7.5	%7.5	%47.5	%37.5				
15	تساهم المراجعة الداخلية بالحد من الاسراف في النفقات.	التكرارات	0	5	7	15	13	3.90	1.008	6	موافق
		النسبة%	%0	%12.5	%17.5	%37.5	%32.5				

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة ببعد محور المراجعة الداخلية فقد جاءت العبارة رقم 14 في المرتبة الأولى من حيث الترتيب ضمن مجال الاتجاه موافق، وتعتبر المراجعة الداخلية من بين الوظائف الواجبة بالمؤسسة. حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 4.15 وبإنحراف معياري 0.864، ووقعت

العبارتين رقم 3 و 1 في المرتبتين الثانية والثالثة على الترتيب وضمن مجال الاتجاه موافق، ولهما نفس المتوسط الحسابي وقد بلغ 4.10 و العبارة رقم 3 كانت أقل من العبارة في الإنحراف المعياري، أما العبارة رقم 10 فقد وقعت في المرتبة الرابعة متوسط حسابي بلغ 3.97 وإنحراف معياري 0.733، اما العبارة رقم 13 فقد وقعت في المرتبة الخامسة متوسط حسابي بلغ 3.95 وإنحراف معياري 0.749،اما العبارة رقم 15 فقد وقعت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3.90 وإنحراف معياري 1.008،ثم تليها العبارة رقم 7 بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.88 وإنحراف معياري 0.992، وتليها العبارة رقم 2 بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.85 وإنحراف معياري 0.975، تم تليها العبارة رفم 12 بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.83 وإنحراف معياري 1.010، توتليها العبارة رقم 4 بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.78 وإنحراف معياري 0.947، و تليها في المرتبة الحادية عشر العبارة رقم 11 بمتوسط حسابي بلغ 3.77 وإنحراف معياري 0.733، وتليها بالمرتبة الثانية عشر العبارة رقم 9 بمتوسط حسابي 3.65 وإنحراف معياري 1.027 ،وتليها بالمرتبة الثالثة عشر العبارة رقم 8 بمتوسط حسابي 3.60 وإنحراف معياري 0.982، وتليها في المرتبة قبل الأخيرة العبارة رقم 5 بمتوسط حسابي بلغ 3.15 وإنحراف معياري 0.921، وقعت صمن الاتجاه المحايد ، أي تتوفر المراجعة الداخلية في مؤسستكم على موارد كافية. وفي المرتبة الأخيرة وقعت العبارة رقم 6، ضمن مجال الاتجاه المحايد، أي تتوافق وظيفة المراجعة الداخلية مع المعايير الدولية. متوسطها الحسابي 2.95 وبإنحراف معياري 1.197، وعموما فإن جميع العبارات الخاصة ببعد محور المراجعة الداخلية وقعت ضمن الاتجاه موافق، ما يعني موافقة عينة موظفين المؤسسة على كل العبارات التي تضمنها هذا البعد. بالنسبة للتقييم الكلي لبعد محور المراجعة الداخلية فقد أخذ درجة موافقة مرتفعة حسب الجدول رقم أعلاه.

ثالثا: تحليل اتجاهات العمال نحو محور الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية:

يمكن تلخيص النتائج الخاصة بفقرات هذا المحور من خلال الجدول التالي:

1. تحليل فقرات بعد تقييم أنظمة الرقابة الداخلية: يمكن تلخيص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد من خلال الجدول التالي:

الجدول 11: التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات بعد تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

	الفقرات	التكرارات والنسب المئوية%						الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
		المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما				
1	تعمل الرقابة الداخلية على تقييم الاداء والأنشطة داخل الشركة.	التكرارات	2	2	1	23	12	4.02	1.000	2	موافق بشدة
		النسبة%	%5	%5	%2.5	%57.5	%30				
2	يتم التحقق من مصداقية البيانات والمعلومات خلال عملية التدقيق.	التكرارات	0	2	2	18	18	4.30	0.791	1	موافق بشدة
		النسبة%	%0	%5	%5	%45	%45				
3	تتماشى اداة نشاط التدقيق الداخلي بما يتوافق وتحقيق الأهداف.	التكرارات	2	4	6	20	8	3.70	1.067	4	موافق
		النسبة%	%5	%10	%15	%50	%20				
4	يعتمد المراجع على مجموعة من الوسائل من شأنها أن تساهم في تقييم هذا النظام، لدراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق وتقييم مدى فعاليته.	التكرارات	2	3	5	21	9	3.80	1.043	3	موافق
		النسبة%	%5	%7.5	%12.5	%52.5	%22.5				

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة ببعد تقييم أنظمة الرقابة الداخلية فقد جاءت العبارة رقم 2 في المرتبة الأولى من حيث الترتيب ضمن مجال الاتجاه موافق بشدة، أي يتم التحقق من مصداقية البيانات والمعلومات خلال عملية التدقيق، حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 4.30 وبإنحراف معياري 0.791، ووقعت العبارتين رقم 1 و 4 في المرتبتين الثانية والثالثة على الترتيب وضمن مجال الاتجاه الموافق بشدة وموافق على الترتيب، أي تعمل الرقابة الداخلية على تقييم الاداء والأنشطة داخل

الشركة، أو يعتمد المراجع على مجموعة من الوسائل من شأنها أن تساهم في تقييم هذا النظام، لدراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق وتقييم مدى فعاليته، أما العبارة رقم 3 فقد وقعت في الرتبة الأخيرة ضمن مجال الاتجاه موافق، بمتوسط حسابي مقدر بـ 3.70 وإنحراف معياري 1.067، وعموما فإن عبارتين وقعتا ضمن الاتجاه الموافق وعبارتين وقعتا ضمن الإتجاه الموافق بشدة.

2. تحليل فقرات بعد تقييم أنظمة إدارة المخاطر: يمكن تلخيص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد من خلال الجدول التالي:

الجدول 12: التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات بعد تقييم أنظمة إدارة المخاطر.

	الفقرات		التكرارات والنسب المئوية%						الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما					
05	يتم تحديد وفحص المخاطر التي تعرقل أداء المؤسسة.	التكرارات	2	1	5	26	6		3.83	0.903	3	موافق
		النسبة%	%5	%2.5	%12.5	%65.5	%15					
06	يتم العمل على تجسد اليقظة لوجود مخاطر أخرى أثناء مهمة التدقيق الداخلي.	التكرارات	0	2	7	23	8		3.92	0.764	2	موافق
		النسبة%	%0	%5	%17.5	%57.5	20					
07	يتم إعداد التدقيق الداخلي بناء على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي قد تصادف التدقيق أثناء مراحل سيره.	التكرارات	0	5	7	21	7		3.75	0.899	4	موافق
		النسبة%	%0	%12.5	%17.5	%52.5	%17.5					
08	يتم من خلال التقرير الإبلاغ عن المعلومات حول المخاطر الى الجهات المناسبة داخل المؤسسة.	التكرارات	0	0	5	27	8		4.02	0.572	1	موافق
		النسبة%	%0	%0	%12.5	%67.5	%20					

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة ببعد تقييم أنظمة إدارة المخاطر، فقد جاءت العبارة رقم 8 في المرتبة الأولى من حيث الترتيب ضمن مجال الاتجاه موافق، أي يتم من خلال التقرير الإبلاغ عن المعلومات حول المخاطر الى الجهات المناسبة داخل المؤسسة، حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 4.02 وبإنحراف معياري 0.572، ووقعت العبارتين رقم 6 و 5 في المرتبتين الثانية والثالثة على

الترتيب وضمن مجال الاتجاه موافق، أي يتم العمل على تجسد اليقظة لوجود مخاطر أخرى أثناء مهمة التدقيق الداخلي، أو يتم تحديد وفحص المخاطر التي تعرقل أداء المؤسسة ، أما بالنسبة للعبارة رقم 7 فقد وقعت هي الأخيرة ضمن المجال موافق ،بتوسط حسابي بلغ 3.75 وإنحراف معياري 0.899، و جملة وقعت العبارات ضمن الاتجاه الموافق.

3. تحليل فقرات بعد الحوكمة السليمة للمؤسسة: يمكن تلخيص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد من خلال الجدول التالي:

الجدول 13: التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات بعد الحوكمة السليمة للمؤسسة.

	الفقرات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية%					الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما				
09	تساهم مبادئ الحوكمة في تحسين الآداء المالي.	التكرارات	4	5	7	15	9	3.50	1.261	4	موافق
		النسبة%	%10	%12.5	%17.5	%37.5	%22.5				
10	يتم تدوين بيانات ومعلومات التدقيق الداخلي والاحتفاظ بها.	التكرارات	0	3	4	22	11	4.03	0.832	1	موافق
		النسبة%	%0	%7.5	%10	%55	%27.5				
11	تطبيق مبادئ الحوكمة يحقق نتائج إيجابية ملموسة في تحسين الآداء المالي.	التكرارات	2	4	7	15	12	3.77	1.143	3	موافق
		النسبة%	%5	%10	%17.5	%37.5	%30				
12	يتم الالتزام بالسياسات والاجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي للقيام بمهامه على أكمل وجه.	التكرارات	0	5	2	26	7	3.88	0.853	2	موافق
		النسبة%	%0	%12.5	%5	%65	%17.5				

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة ببعد الحوكمة السليمة للمؤسسة فقد جاءت العبارة رقم 10 في المرتبة الأولى من حيث الترتيب ضمن مجال الاتجاه (موافق)، أي يتم تدوين بيانات ومعلومات التدقيق الداخلي والاحتفاظ بها.، حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 4.03 وبإنحراف معياري 0.832،

ووقعت العبارتين رقم 12 و 11 في المرتبتين الثانية والثالثة على الترتيب وضمن مجال الاتجاه موافق، أما العبارة 9 فهي في المرتبة الرابعة وهي الأخيرة بمتوسط حسابي 3.50 و إنحراف معياري 1.261، أي تساهم مبادئ الحوكمة في تحسين الآداء المالي، ما يعني موافقة عينة موظفي المؤسسة على كل العبارات التي تضمنها هذا البعد.

5. تحليل فقرات بعد الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: يمكن تلخيص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد من خلال الجدول التالي:

الجدول 14: التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات بعد الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

	الفقرات		التكرارات والنسب المئوية%					الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
		المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما				
13	تؤثر درجة فعالية التدقيق الداخلي في درجة كفاءة الأداء.	التكرارات	2	3	6	18	11	3.82	1.083	2	موافق
		النسبة%	%5	%7.5	%15	%45	%27.5				
14	يوجد تعاون بين التدقيق الداخلي والإدارة في المصالح التي تستهدف تحسين الأداء.	التكرارات	1	1	7	23	8	3.90	0.841	1	موافق
		النسبة%	%2.5	%2.5	%17.5	%57.5	%20				
15	توجد عوائق تواجه التدقيق الداخلي في مؤسستكم.	التكرارات	4	5	11	16	4	3.28	1.132	6	محايد
		النسبة%	%10	%12.5	%27.5	%40	%10				
16	الموارد البشرية المسؤولة عن التدقيق الداخلي لديها المؤهلات والكفاءة اللازمة.	التكرارات	1	10	4	22	3	3.40	1.033	4	موافق
		النسبة%	%2.5	%25	%10	%55	%7.5				
17	يقتصر تنفيذ التدقيق الداخلي على الجانب المالي فقط بمؤسستكم.	التكرارات	5	15	9	7	4	2.75	1.139	8	محايد
		النسبة%	%12.5	%37.5	%22.5	%17.5	%10				

18	يحتوي قسم التدقيق الداخلي بمؤسستك على الوسائل اللازمة لتسهيل عملية التدقيق.	التكرارات	3	7	6	21	3	3.35	1.099	5	محايد
		النسبة%	%7.5	%17.5	%15	%52.5	%7.5				
19	تقتصر مراجعة وتنفيذ توصيات مخرجات التدقيق المالي على اداء الادارة العليا فقط.	التكرارات	2	10	8	15	5	3.27	1.132	7	محايد
		النسبة%	%5	%25	%20	%37.5	%12.5				
20	يؤخذ بتوصيات التدقيق الداخلي في كافة النواحي المالية المحاسبية والأداء.	التكرارات	1	6	10	19	4	3.47	0.960	3	موافق
		النسبة%	%2.5	%15	%25	%47.5	%10				

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة ببعد الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ،فقد جاءت العبارة رقم 14 في المرتبة الأولى من حيث الترتيب ضمن مجال الاتجاه موافق، أي يوجد تعاون بين التدقيق الداخلي والإدارة في المصالح التي تستهدف تحسين الأداء، حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.90 وبإنحراف معياري 0.341، و وقعت العبارة رقم 13 في المرتبة الثانية ضمن مجال الاتجاه موافق، في حين وقعت العبارتين رقم 20 و 16 في المرتبتين 3 و 4 على التوالي، ووقعت العبارتين ضمن مجال الاتجاه موافق، حيث بلغ متوسط الحسابي للعارة رقم 20 بـ 3.47 وإنحراف معياري 0.960، والعبارة 16 بمتوسط وحسابي بلغ 3.40 وإنحراف معياري 1.033، ويلها في المرتبة 5 العبارة 18 بمتوسط حسابي 3.35 وإنحراف معياري 1.099 صمن الاتجاه المحايد ،أي يحتوي قسم التدقيق الداخلي بمؤسستك على الوسائل اللازمة لتسهيل عملية التدقيق، و تليها العبارة رقم 15 في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.28 وإنحراف معياري 1.132 ضمن المجال المحايد أيضا، وتليها في المرتبة قبل الأخيرة العبارة رقم19 بمتوسط حسابي 3.27 وإنحراف معياري 1.132 ضمن المجال المحايد، و في الأخير تأتي العبارة رقم 17 ضمن مجال الاتجاه المحايد، أي يقتصر تنفيذ المراجعة الداخلية على الجانب المالي فقط بمؤسستكم، إذ بلغت قيمة متوسطها الحسابي 2.75 وبإنحراف معياري 1.139، عموما فإن العبارات الخاصة ببعد الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية قد انقسمتا علي البعدين الموافق والمحايد بالتساوي.

المطلب الرابع: مناقشة فرضيات الدراسة وتحليلها

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الإستبيان، والمتعلقة أساسا بدور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ومن أجل القيام باختبار فرضيات الدراسة وربط إجابات الأفراد بخصائصهم، ارتأينا ضرورة القيام باختبار نموذج الإنحدار الخطي البسيط، واختبار طبيعة التوزيع لمتغيرات الدراسة.

اختبار الفرضية الأولى: اختبار التوزيع الطبيعي

للتأكد من ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، يتم استخدام اختبار كلموجروف–سميرنوف (*Kolmogorof-Smirnov*). حيث يعتبر من أهم الفروض الاحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات هو التوزيع الطبيعي. وللقيام بهذا الاختبار يتم وضع الفرضيتين التاليين:

H_0: بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي

H_1: بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي

الجدول 15: نتائج اختبار كلموجروف–سميرنوف

	المتغير التابع (الأداء المالي)	المتغير المستقل (المراجعة الداخلية)	أداة الإستبانة
Z de Kolomogorov–Smirnov	0.955	0.621	0.831
Sig	0.322	0.835	0.495

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

من خلال الجدول رقم (15) لدينا المتغير التابع (الأداء المالي) والمتغير المستقل (المراجعة الداخلية) تتبع التوزيع الطبيعي لأنّ مستوى الدلالة لمتغيرات الدراسة (Sig=0.495) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد، ومنه يتم التأكيد على أنّ توزيع المتغيرات يتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يسمح بمواصلة تحليل الدراسة من خلال استخدام أدوات التحليل للاختبارات المعلمية.

اختبار الفرضية الثانية:

H0: هناك فروق دو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية تعزى إلى المتغيرات (الخبرة المهنية والوظيفة) عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

H1: لا توجد فروق دو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية تعزى إلى المتغيرات (الخبرة المهنية والوظيفة) عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وحتى نتمكن من اختبار الفرضية نستخدم اختبار ANOVA:

الجدول 16: نتائج تحليل تباين خط الانحدار للخبرة المهنية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	112.618	3	37.539	1.172	0.334
داخل المجموعات	1152.757	35	32.021	/	/
الكلي	1265.375	39	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

وحسب النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F تقدر بـ 1.172 بمستوى دلالة (Sig=0.334) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد، إذن فإنه لا توجد فروق دو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية تعزى إلى متغير الخبرة المهنية عند مستوى المعنوية 0.05.

الجدول 17: نتائج تحليل تباين خط الانحدار للوظيفة

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
بين المجموعات	287,702	2	143,851	5,444	0.008
داخل المجموعات	977,673	37	26,424	/	/
الكلي	1265,375	39	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

وحسب النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F تقدر بـ 5,444 بمستوى دلالة (Sig=0.008) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد، إذن فإنه توجد فروق دو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية تعزى إلى متغير والوظيفة عند مستوى المعنوية 0.05.

اختبار الفرضية الثالثة:

H0: توجد علاقة اختبار علاقة ارتباط دو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

H1: لا توجد علاقة اختبار علاقة ارتباط دو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول 18: معامل الارتباط للمراجعة الداخلية والأداء المالي

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري للتقدير
01	0.160	0.026	0.000	4.14934

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط المراجعة الداخلية والأداء المالي قدر بـ (0.160)، وهذا يدل على وجود ارتباط متوسط وموجب، وهذا ما يؤكد نتائج الجدول السابق. كما أنّ معامل التحديد المصحح بلغ (0.000). وتشير قيمة الخطأ المعياري للتقدير والبالغة (4.14934) إلى صغر الأخطاء العشوائية.

الجدول 19: نتائج تحليل تباين خط الانحدار للمراجعة الداخلية والأداء المالي

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	D	الدلالة
الانحدار	17.252	1	17.252	1.002	0.323
البواقي	654.248	38	17.217	/	/
الكلي	671.500	39	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

وحسب النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة D تقدر بـ 1.002 بمستوى دلالة (Sig=0.323) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد، إذن فإنه لا توجد علاقة ارتباط دو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي عند مستوى المعنوية 0.05.

الجدول 20: معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط للمراجعة الداخلية والأداء المالي

النموذج الأول	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t المحسوبة	الدلالة
	A	الخطأ غير المعياري	Bêta		
الجزء الثابت	20,638	6,638	/	3,109	0,004
المراجعة الداخلية **(المتغير المستقل)**	0,117	0,117	0.160	1,001	0,323

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج "SPSSv20"

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنّه هناك أثر علاقة ارتباط دو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي حيث بلغت (T) قيمة المحسوبة (1,001) عند مستوى دلالة يقدر بـ (0.323) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (α=0.05).

كما ان مستوى الدلالة للثابت أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α=0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة أي واحد على الأقل من معاملات الانحدار الخطي البسيط معنوية.

وبالتالي، اعتمادا على نتائج الجدول رقم 21 فإنّ معادلة خط الانحدار بين المراجعة الداخلية والأداء المالي، هي كما يلي:

$$Y = 0.117X + 20.638$$

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم اسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال الدراسة التطبيقية، اين تم التعرف على دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي من منظور عمال الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وبهذا الصدد فقد تم استخدام استبيان مكون من عدد من الأسئلة التي تم طرحها على العمال الذين بلغ عددهم 40 عاملا خلال فترة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج "**SPSSV20**" قمنا بتحليل بيانات هذا الاستبيان، كما استخدمنا الأدوات الإحصائية الملائمة للحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات، ومعاملات الإنحدار البسيط وغيرها بهدف تحديد العلاقة الارتباطية بين المتغير الفرعية المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع المتمثل تحسين الأداء المالي.

الخاتمـــــــــــــــة

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها ،فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقاءها واستمرارها، وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة بالمراجعة، حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومنعها، والمراجعة المالية تقوم على فحص الدفاتر والسجلات بهدف التأكد من القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فنجد أن الكثير من المؤسسات الاقتصادية الكبرى تضع خلية للمراجعة الداخلية من أجل المتابعة المستمرة لأعمال المؤسسة، والمراجعة الداخلية تعتبر وظيفة داخل المؤسسة حيث أن المراجع الداخلي أثناء تأديته لعمله فإنه يعتمد على مجموعة الأدلة والقرائن.

كما أن تقييم الأداء المالي يعتبر الأساس الذي تقوم به الإدارة المالية، ويساعد في ذلك العمل الذي يقوم به المراجع الداخلي المالي في مراجعة الحسابات، والذي يسمح بوضع المكانة التي وصلت إليها المؤسسة، ووضع ميكانيزمات تضمن الحصول على المعلومة المالية المناسبة والصادقة التي تساعد الإدارة المالية على اتخاذ قرار متعلقة بمختلف المجالات المالية منها في مجال التمويل.

1/ اختبار الفرضيات:

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكال المطروح، تمكنا من التوصل إلى تبيان مدى صحة الفرضيات والإجابة على التساؤلات الفرعية التي تم طرحها سابقا:

- **الفرضية الأولى** هي فرضية صحيحة، فقد تم إثبات أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

- أما فيما يتعلق بالفرضية **الفرضة الثانية** فقد تم إثبات ذلك باعتبار أنه لا فروق ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية تعزى إلى المتغير الخبرة المهنية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بينما تم إثبات أن هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية تعزى إلى متغير الوظيفة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

- كذلك فيما يتعلق **الفرضية الثالثة** والتي تنص على أنه توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2/ نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- تقوم المراجعة الداخلية بدور فعال في تقييم وتحسين الأداء المالي وذلك في ظل المتغيرات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية.

– يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية؛

– تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للمديرية العامة فهي تحقق أحد معاييرها واستقلاليتها؛

– أثبتت مجموعة من الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي بحيث كلما كانت المؤسسة مراجعة داخليا كلما زادت ربحيتها.

3/ المقترحات:

– وضع جهاز رقابي يسهر على ضمان السير الحسن لمهام المؤسسة لأجل القيام بأدائها بشكل جيد؛

– توظيف الموارد البشرية المؤهلة للإشراف على عملية تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية المناسبة؛

– تقييم الأداء المالي بشكل مستمر للاستفادة من نتائجه ولاكتشاف أماكن الضعف بهدف وضع الحلول اللازمة في الأوقات المناسبة.

4/ آفاق الدراسة:

انطلاقا من دراستنا للموضوع، نقترح دراسة البعض من المواضيع التالية:

– دور المراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسات الاقتصادية وتحسين أدائها؛

– واقع وآفاق المراجعة الداخلية في الجزائر؛

– تقييم مدى استجابة المؤسسات الإقتصادية في الجزائر لمبادئ المراجعة الداخلية.

في الأخير نسأل المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا في اختيار ومعالجة الموضوع.

قائمـــــــــة المراجـــــــع

أولا الكتب:

1. أحمد محمد المصري، **التخطيط والمراقبة الإدارية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
2. أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
3. توماس وليام، وهنكي امرسون، تعريب ومراجعة حجاج أحمد حامد وسعيد كمال الدين، **المراجعة بين التنظير والتطبيق**، دار المريخ، السعودية، 1989.
4. حمد محمد المصري، **التخطيط والمراقبة الإدارية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2004.
5. خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1998.
6. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات :الناحية النظرية والعملية**، دار وائل، عمان، 2004.
7. الدهراوي آمال الدين مصطفى، السرايا محمد السيد، **المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
8. ديسلر جاري، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.
9. زين يوسف عواد مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر، 2011.
10. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000.
11. الصبان محمد سمير، هلال عبد الله عبد العظيم، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
12. الصحن عبد الفتاح محمد، راشد رجب السيد، ودرويش محمد ناجي، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
13. عاطف وليم أندرواسن، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
14. عبد الرؤوف جابر، **الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية من الناحية النظرية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
15. عبد الفتاح الصحن، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
16. عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998.

17. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية، عمان، 2006.
18. علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، دار الصفاء، عمان، 2011.
19. عيد حامد معيوف الشمري، **معايير المراجعة الدولية وإمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية**، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1994.
20. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية**، الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
21. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان.
22. كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
23. كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
24. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
25. محمد السيد سرايا وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، دار التعليم الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012.
26. محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
27. محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009.
28. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
29. محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسة في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2013.
30. محمود قاسم تشوش، **نظم المعلومات في المراجعة والمراجعة المهنية، دور الحاسب في الإدارة والتشغيل**، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1998.
31. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أصادين للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

32. منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، **أساسيات المراجعة**، جامعة القاهرة، مصر، 1994.
33. الوردات خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. حورية عريعير، **دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي**، مذكرة ماستر تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013-2014.
2. كوثر بوغابه، **دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.
3. دادن عبد الغني، **قياس وتقوم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
4. عبد الوهاب محمد حبين، **تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2009.

ثالثا: المقالات

1. استنادا إلى **وثائق داخلية** للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.
2. المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1972/04/25 **المتعلق بقانون المراجعة الداخلية**، المادة الأولى والثانية، العدد 47.
3. مقابلة مع **رئيسة مصلحة الأخطار المتعددة بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة ميلة**، الجزائر، في 2022/05/17.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1. A. BOURGUIGNON, peut-on de finir la performance, revue française de comptabilité, N269, 1995.
2. CAAT ASSURANCE, **Découvrez la CAAT**, 2017, Il a été vu le 16/05/2022, lien :
3. **https://www.caat.dz**

4. LES ASSURANCES ENGINEERING, **CAAT ASSURANCE**, Algérie, Mai 1989.
5. Ordre national des experts comptables, commissaire aux comptes et comptables agrées * diligences Professionnellement des commissaires aux comptes *, Alger, 1994.

الملاحـــــــق

الملحق 01:

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ملية

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

السنة : ثانية ماستر

تخصص: مالية المؤسسة

استمارة استبيان

الأخ الفاضل، الأخت الفاضلة تحية طيبة وبعد؛

نقوم بإجراء دراسة ميدانية حول دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، يرجى منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، مع العلم بأن إجابتكم لن يتم استخدامها إلا في أغراض البحث العلمي

من اعداد الطالبين:

- بلحمرة أحمد تقي الدين
- حساني سيد علي

إشراف الدكتور:

قرين ربيع

السنة الجامعية: 2021-2022

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

الجنــس	ذكر	
	أنثى	
العمـــر	اقل من25 سنة	
	من 25 - 45 سنة	
	أكبر من45 سنة	
المستوى التعليمي	متوسط	
	ثانوي	
	جامعي	
	أخرى	
الوظيفة	مراجع	
	محاسب	
	ادارة مالية	
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	
	من 5 إلى 15 سنة	
	من 16 إلى 30 سنة	
	أكبر من 30 سنة	

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: المراجعة الداخلية

يهدف هذا المحور إلى معرفة الأسئلة الخاصة بدور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي:

رقم	العبـــــــــارات	غير مو افق تماما	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق تماما
1	لتقييم اداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الشركة تكون المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة.					
2	تساهم استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين الاداء المالي.					
3	يتم وضع نظام للمراجعة الداخلية على مختلف نشاطات الشركة.					
4	يستفيد المراجع الداخلي من تربصات ودورات تكوينية.					
5	تتوفر المراجعة الداخلية في مؤسستكم على موارد كافية.					
6	تتو افق وظيفة المراجعة الداخلية مع المعايير الدولية.					
7	تقوم المراجعة الداخلية على النشاطات أهمها التقرير الداخلي.					
8	يقوم المراجع الداخلي بالمساعدة في اتخاد مختلف القرارات بانتاج معلومات.					
9	أفضل انواع المر اقبة الداخلية المر اقبة القبلية.					
10	تقوم المراجعة الداخلية بتصحيح التأثيرات والانحر افات في قياس الأداء.					
11	تعمل المراجعة الداخلية على تحليل النتائج والاسباب و اتخاد الإجراءات.					
12	يعتبر التوجيه والإرشاد من مهام المراجعة الداخلية.					
13	توجد علاقة وثيقة بين المراجعة الداخلية والوظائف الأخرى.					
14	تعتبر المراجعة الداخلية من بين الوظائف الواجبة بالمؤسسة.					
15	تساهم المراجعة الداخلية بالحد من الاسراف في النفقات.					

المحور الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

1. التدقيق الداخلي

أولا: تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

رقم	العبـــــــــارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	تعمل الرقابة الداخلية على تقييم الاداء والأنشطة داخل الشركة.					
02	يتم التحقق من مصداقية البيانات والمعلومات خلال عملية التدقيق.					
03	تتماشى اداة نشاط التدقيق الداخلي بما يتوافق وتحقيق الأهداف.					
04	يعتمد المراجع على مجموعة من الوسائل من شأنها أن تساهم في تقييم هذا النظام، لدراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق وتقييم مدى فعاليته.					

ثانيا: تقييم أنظمة إدارة المخاطر

رقم	العبـــــــــارات	غير موافق تماما	غبر موافق	محايد	موافق	موافق تماما
05	يتم تحديد وفحص المخاطر التي تعرقل أداء المؤسسة.					
06	يتم العمل على تجسد اليقظة لوجود مخاطر أخرى أثناء مهمة التدقيق الداخلي.					
07	يتم إعداد التدقيق الداخلي بناء على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي قد تصادف التدقيق أثناء مراحل سيره.					
08	يتم من خلال التقرير الإبلاغ عن المعلومات حول المخاطر الى الجهات المناسبة داخل المؤسسة.					

ثالثا: الحوكمة السليمة للمؤسسة

رقم	العبـــــــــارات	غير مو افق تماما	غبر مو افق	محايد	موافق	مو افق تماما
09	تساهم مبادئ الحوكمة في تحسين الآداء المالي.					
10	يتم تدوين بيانات ومعلومات التدقيق الداخلي والاحتفاظ بها.					
11	تطبيق مبادئ الحوكمة يحقق نتائج إيجابية ملموسة في تحسين الآداء المالي.					
12	يتم الالتزام بالسياسات والاجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي للقيام بمهامه على أكمل وجه.					

2. الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

رقم	العبـــــــــارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
13	تؤثر درجة فعالية التدقيق الداخلي في درجة كفاءة الأداء.					
14	يوجد تعاون بين التدقيق الداخلي والإدارة في المصالح التي تستهدف تحسين الأداء.					
15	توجد عو ائق تواجه التدقيق الداخلي في مؤسستكم.					
16	الموارد البشرية المسؤولة عن التدقيق الداخلي لديها المؤهلات والكفاءة اللازمة.					
17	يقتصر تنفيذ التدقيق الداخلي على الجانب المالي فقط بمؤسستكم.					
18	يحتوي قسم التدقيق الداخلي بمؤسستك على الوسائل اللازمة لتسهيل عملية التدقيق.					
19	تقتصر مراجعة وتنفيذ توصيات مخرجات التدقيق المالي على اداء الادارة العليا فقط.					
20	يؤخذ بتوصيات التدقيق الداخلي في كافة النواحي المالية المحاسبية والاداء.					

شكرا على حسن تعاونكم

ملحق 02: قائمة الأساتذة المحكمين

قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان	الجامعة
الأستاذ: الوافي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
الأستاذ: ميمون معاذ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
الأستاذ: قرين ربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف